مركز الكاشف للمتابعة و الدراسات الإستراتيجية
www.alkashif.org

التحدّي الصيني

متابعة شهرية لآخر مستجدات التحدي الصيني على الساحة العالمية وخاصة على الساحة الأمريكية

آب _ ٢٠١٠

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة العدد:

يتناول هذا العدد ملفاً من الملفات الإستراتيجية المهمة وهو: التحدي الصيني ومتابعة آخر مستجدات أخباره على الساحة العالمية وخاصة على الساحة الأمريكية. وهو ملف لابد لكل متابع ومهتم بتطورات التحدي الأمريكي أن يلمّ ويحيط به، إذ أنه يسلط الضوء على أهم حدث وظاهرة إستراتيجية آخذة بالتشكّل والظهور في القرن الحالي، وبالتأكيد إن أخبار هذا التحدي ستؤثر على أحداث العالم بأسره وعلى الخصوص منطقة الشرق الأوسط المملوءة بالنفط ، الذي هو المحرك الأساسي لفصول هذا التحدي الإستراتيجي المتتالية.

ونذكّر هنا بالإشارات المتكررة التي وردت في الكتاب الإستراتيجي المهم: صدام الحضارات للكاتب الراحل هنتغتون، الى أهمية وحساسية وحراجة هذا التحدي الذي سيواجه الولايات المتحدة في العقود القليلة القادمة.

ستعتمد هذه المتابعة الشهرية على ما يرد من أخبار وتقارير مختلفة منشورة في نشرة أخبار الساعة، التي يصدرها مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية .

عناوين التحدي الصيني في شهر آب عام ٢٠١٠

١. الصين ستتصدر العالم في مجال البحث العلمي قبل نهاية العقد الحالي

٢. خلال العشرين عاماً المقبلة:هادلي وبيري يرصدان اخطر خمسة تهديدات محتملة على الولايات المتحدة

٣. في ظل نشر صواريخ دونج فنج الصينية:هل انتهى عصر الهيمنة البحرية الامريكية؟

٤. برغم تقدم الصين رقمياً:اليابان تبقى ثاني قوة اقتصادية في العالم

٥. خبراء صينيون:من غير المرجح ان تحقق بكين الآمال الامريكية بشأن الشفافية العسكرية

٦. الاقتصادات الصاعدة تغير ديناميكيات الطلب على النفط

٧. الايكونوميست ترجح استمرار سباق القرن بين الصين والهند

٨. استجابة الهند للصعود الصيني

٩. برغم الخلافات الاخيرة/الصين:العلاقات العسكرية مع الهند في مسارها

١٠. صندوق النقد:قيمة اليوان الصيني منخفضة ولكن ليس الى حد كبير

١١. قراءة في الموقف الصيني من العقوبات الاوربية الاخيرة ضد ايران

١٢. سباق امريكي – ايراني نحو الصين

١٣. الصين تقول انها ستواصل تعاونها التجاري مع ايران

١٤. مونيتور: الاقتصاد الصيني سيتضرر اذا ضربت اسرائيل ايران

١٥. برغم اضرار الازمة المالية العالمية،استطلاع للرأي:تحسن مناخ الاستثمار في آسيا خلال السنوات الخمس المقبلة

١٦. اعتبرها من بقايا عقلية الحرب الباردة:الصين تنتقد المناورات الامريكية–الكورية الجنوبية

١٧. الصين تستحدث منصباً وزارياً جديداً للتعامل مع النزاعات التجارية الدولية

١٨. تقرير امريكي:الصين تعزز تفوقها العسكري على تايوان

١٩. أسطول تدريب بحري ياباني في أول زيارة للصين

٢٠. البرلمان الصيني يعقد منتدى القرن الحادي والعشرين

٢١. مشروع صيني لانفاق ثلاثة مليارات على مكافحة التصحر وتطوير مصادر بديلة للطاقة

٢٢. كبرى شركات النفط الصينية تحافظ على نمو مستقر

٢٣. الاعلام الرسمي الصيني:الانسحاب الامريكي من العراق غير مسؤول

٢٤. بوتين يدشن القطاع الروسي من انبوب نفط للصين

٢٥. الناتج المحلي للفرد الصيني اقل بكثير من المعدل العالمي و١٥٠ مليوناً تحت خط الفقر/محافظ المركزي الصيني:اقتصادنا ضخم ولكن ما زلنا دولة نامية

من خلال تتبع عناوين التحدي الصيني لشهر آب نلاحظ مايلي:

١. ترتبط الاخبار الاربعة الاولى ببعض **تجليات التحدي الصيني** بالنسبة للولايات المتحدة والعالم.

٢. ترتبط الاخبار رقم: ٧ الى ٩ **بالصراع الهندي– الصيني**،الذي يعتبر من الصراعات المهمة في المنطقة.

٣. ترتبط الاخبار رقم: ١١ الى ١٤ **بالموقف الصيني** من الصراع الامريكي– الايراني.

٤. يمكن إعتبار العناوين التالية هي الأهم في هذا الشهر :

– الصين ستتصدر العالم في مجال البحث العلمي قبل نهاية العقد الحالي

– خلال العشرين عاماً المقبلة:هادلي وبيري يرصدان اخطر خمسة تهديدات محتملة على الولايات المتحدة

– في ظل نشر صواريخ دونج فنج الصينية:هل انتهى عصر الهيمنة البحرية الامريكية؟

– برغم تقدم الصين رقمياً:اليابان تبقى ثاني قوة اقتصادية في العالم

– خبراء صينيون:من غير المرجح ان تحقق بكين الآمال الامريكية بشأن الشفافية العسكرية

– الاقتصادات الصاعدة تغير ديناميكيات الطلب على النفط

– الايكونوميست ترجح استمرار سباق القرن بين الصين والهند

ما هي أهم عناوين التحدي الصيني؟

فيما يلي نستذكر أهم عناوين التحدي الصيني خلال الاشهر الماضية:

- " ١٢٣" تريليون دولار حجم الاقتصاد الصيني عام ٢٠٤٠
- إرتفاع إحتياطي النقد الأجنبي الصيني الى ٢.٤ تريليون دولار
- جولدمان ساكس يتوقع تجاوز اقتصاد الصين مثيله الياباني في ٢٠١٠
- خوفاً من سيطرة الصين:

الخبراء يطالبون بإعادة ترتيب أوضاع الاقتصاد الامريكي

- زيادة براءات الاختراع الصينية وإنخفاض الامريكية
- دلالات تحول الصين الى أكبر قوة إستهلاكية في العالم
- تراجع النفوذ الامريكي وتنامي نفوذ الصين
- هل تشهد الفترة المقبلة حرباً اقتصادية بين الولايات المتحدة والصين؟
- الاقتصادات الصاعدة تتجه الى تغيير توازنات الاقتصاد العالمي
- الصين لاتزال كبرى الدول المالكة سندات الخزانة الامريكية
- الاقتصاد الأمريكي لن يتأثر إذا توقفت الصين عن شراء سندات الخزانة
- رفع قيمة العملة الصينية ١٠% يفقد امريكا ٤٢٤ الف وظيفة
- بنسبة ٤% الى ٦% :

توقعات بإرتفاع اليوان مقابل الدولار مع نهاية عام ٢٠١٠

- المحلّلون يفنّدون خمس مغالطات شائعة حول الاقتصاد الصيني
- ثلاثة سيناريوهات لمستقبل صرف العملة الصينية
- الصين تطمح الى نفوذ بحري في المناطق النفطية
- هل يغير التقارب الصيني– الفنزويلي ملامح اسواق النفط العالمية
- هل يصبح الشرق الاوسط ساحة تنافس ساخن بين:

الصين الصاعدة والولايات المتحدة؟

- حوار استراتيجي صيني أمريكي الاسبوع المقبل
- حوار اقتصادي بلا نتائج بين الصين والولايات المتحدة
- جايتنر يسعى لطمأنة الصين بشأن عجز الولايات المتحدة
- سعر صرف اليوان شأن داخلي صيني
- مؤشرات التجارة مع الصين تقلق ادارة اوباما
- الصين: احتياطاتنا النقدية ليست سلاحاً للحرب
- الصين قد تحسب سعر صرف اليوان مقابل سلة عملات
- لايوجد أساس لرفع كبير في قيمة اليوان
- الصين تطبق سياسة الصعود السلمي في جنوب شرق آسيا
- الصين أصبحت الشريك المفضل في الشرق الاوسط
- إرتفاع الصادرات الصينية بنسبة ٣٥ في المائة

- الصين ستتصدر العالم في مجال البحث العلمي قبل نهاية العقد الحالي
- خلال العشرين عاماً المقبلة:هادلي وبيري يرصدان اخطر خمسة تهديدات محتملة على الولايات المتحدة
- في ظل نشر صواريخ دونج فنج الصينية:هل انتهى عصر الهيمنة البحرية الامريكية؟
- برغم تقدم الصين رقمياً:اليابان تبقى ثاني قوة اقتصادية في العالم
- خبراء صينيون:من غير المرجح ان تحقق بكين الآمال الامريكية بشأن الشفافية العسكرية
- الاقتصادات الصاعدة تغير ديناميكيات الطلب على النفط
- الايكونوميست ترجح استمرار سباق القرن بين الصين والهند

الصين ستتصدّر العالم في مجال البحث العلمي قبل نهاية العقد الحالي

يرى خبراء أنه لن يمضي وقت طويل قبل أن تتصدّر الصين قائمة العالم في مجال البحث العلمي بفضل التمويل الجيد للمراكز والمعاهد العلمية والبحثية، ما يعكس رغبة الصين في مواكبة تفوّقها الاقتصادي بتفوّق علمي مماثل أيضاً.

يعتقد محللون أن الصين، التي تمّ تنصيبها رسمياً في الأسبوع الماضي ثاني أكبر اقتصاد عالمي بعد الاقتصاد الأمريكي، تتطلّع إلى تحقيق ريادة مماثلة في مجال البحث العلمي. وذكرت مجلة **«نيوستيتسمان»** (١٦ أغسطس) أن الشرق، الذي يشهد منذ سنوات ثورة علمية متنامية، بدأ في سحب البساط من تحت أقدام الغرب، خاصة في الصين التي تميل إلى إطلاق أسماء غريبة على برامجها العلمية مثل «البرنامج ٨٦٣» و«المشروع ٢١١» و«الشعلة» و«الشرارة»، وهي البرامج التي فاقت قوتها وكفاءتها توقعات الحكومة الصينية نفسها.

وأضافت المجلة أن الصين أصبحت في العام الماضي، بعد عقد كامل من النمو الاقتصادي بمعدلات فلكية، ثاني أكبر دولة منتجة للمعرفة العلمية في العالم. ففي عام ١٩٩٨ نشر العلماء الصينيون نحو ٢٠ ألف مقالة قفزت إلى أكثر من ١٢٠ ألف مقالة عام ٢٠٠٩ ولتحتل المركز الثاني بعد الولايات المتحدة في مجال النشر العلمي.

الإحصاءات الرسمية الصادرة عن «المؤسسة الوطنية الأمريكية للعلوم» هذا العام تشير إلى أن عدد الباحثين العاملين في الصين مساوٍ لعدد الباحثين العاملين في الولايات المتحدة أو الاتحاد الأوروبي. فالدولة تشجع العلماء الصينيين الذين تلقّوا تعليمهم أو تدريبهم في جامعات الغرب على العودة إلى البلاد عن طريق إغرائهم بمرتبات مجزية وتوفير التسهيلات كافة الخاصة بالبحث العلمي في أرقى المعامل والمختبرات. أبرز مثال على ذلك ما حدث عام ٢٠٠٨ عندما قرّر العالم البيولوجي يجونج شي (الذي تلقّى تعليمه في «جامعة برنستون» المرموقة) رفض منحة علمية بقيمة ١٠ ملايين دولار من أجل إقامة مختبره الخاص في «جامعة تسينجوا» في بكين. كما أعلنت الحكومة الصينية في يناير الماضي تدشين سلسلة من المعاهد الصحية الوطنية بميزانية تصل إلى ١٥٠ مليون دولار.

ويقول جوناثان آدامز، مدير إدارة تقويم البحوث في Thomson Reuters في لندن وأحد الذين شاركوا في إعداد تقرير ٢٠٠٩ حول الاستراتيجيات والإنجازات التي حقّقتها الصين في مجال البحث العلمي، إن «الصين تركّز حالياً على إقامة مجموعة مميزة من المؤسسات العلمية، وإذا واصلت الصين تنفيذ هذه الخطة فإنها ستصبح الدولة الأولى في العالم في مجال البحث العلمي قبل نهاية العقد الحالي». وأضاف أن «خريطة العالم في مجال البحث العلمي ستشهد تغيّرات جديدة، وستتغيّر معها المفاهيم حول أفضل المصادر التي يمكن استقاء المعارف والعلوم منها». ويرى زياوكين وانج، مدير «مركز الهندسة البيو-طبية»، الذي تديره «جامعة جونز هوبكنز» بالتعاون مع «جامعة تسنجوا» إنه يتعيّن على الباحثين العاملين في الغرب استيعاب هذه التطوّرات والتعامل معها بالسرعة المطلوبة.

وأردفت المجلة أن العلماء من دول أوروبا وأمريكا الشمالية بدأوا بالفعل بمد جسور التواصل مع الجامعات والمعاهد العلمية الصينية، بدليل زيادة التعاون بين الشرق والغرب بنسبة ٥٠٪ خلال السنوات الخمس الماضية، وبدأت مؤسسات ومعاهد علمية غربية مرموقة مثل مراكز البحوث البريطانية و«المركز الثقافي البريطاني» و«المؤسسة الوطنية الأمريكية للعلوم» بمنح برامج التبادل العلمي أولوية خاصة.

ويرى رينر سبورزم، عالم الفلك في «جامعة هايدلبرج» الألمانية والمراصد الفلكية الصينية، أن التعاون مع الباحثين الصينيين مهم للغاية نظراً إلى الأشواط المتقدّمة التي قطعتها الصين على هذا الطريق. كما يرى أن محاولة (الغرب) استقطاب الكفاءات الصينية «أمر يضرّ بمصلحة كل الأطراف».

خلال العشرين عاماً المقبلة
هادلي وبيري يرصدان أخطر خمسة تهديدات محتملة على الولايات المتحدة

يعتقد مسؤولون أمريكيون سابقون أن الولايات المتحدة تواجه خمسة تهديدات خطرة خلال العقدين المقبلين: التطرف الإسلامي الراديكالي وخطر الإرهاب، والمنافسة الآتية من القوى الآسيوية الجديدة، واستمرار الصراع على السلطة في منطقتي الخليج العربي والشرق الأوسط الكبير، وارتفاع حدة التنافس العالمي على الموارد، واستمرار المشكلات المترتبة على الأنظمة الفاشلة والآيلة إلى السقوط.

ذكر ستيفن هادلي، مستشار الأمن القومي الأمريكي في إدارة جورج بوش، كبير مستشاري «معهد السلام الأمريكي»، ووليام بيري، وزير الدفاع في إدارة بيل كلينتون، أن واشنطن كان لديها خلال الأشهر الستة السابقة لجنة قومية تضم مسؤولي الأمن القومي وضباط الجيش السابقين لمراجعة التقرير الدفاعي الذي تعدّه وزارة الدفاع (البنتاجون) كل أربع سنوات حول التهديدات التي يمكن أن تواجه الولايات المتحدة خلال العشرين عاماً المقبلة. وأضاف الخبيران في مقال نشرته صحيفة **«واشنطن بوست»**، أول من أمس، أن التقرير الذي صدر هذا العام ركز على كيفية التصدي لتلك التحديات وكيفية الفوز بالحروب التي تخوضها الولايات المتحدة حالياً.

تعديلات مطلوبة

وأوضح الكاتبان أنه عند الاطلاع على تقرير «البنتاجون» وجدا أنه يتضمن نقاطاً إيجابية وأخرى بحاجة إلى التعديل، الأمر الذي دعاهما إلى تقديم مقترحات حول كيفية وضع رؤية أشمل وأوسع للقوة الأمريكية على المدى الطويل. وأضافا أن الأمر يستوجب تحذيراً صريحاً من تقادم المهمات والمعدات المستخدمة لدى القوات المسلحة الأمريكية وتقلص حجم البحرية وتزايد استحقاقات الأفراد مع تزايد المصاريف النثرية وتكاليف المشتريات، وارتفاع وتيرة التوتر والقلق بين الأفراد بدرجة قد تصل إلى إلحاق الضرر بالعنصر البشري والمشتريات والوحدات. وعبّر الكاتبان عن ثقتهما بإمكانية تغيير تلك الأوضاع، ولكن هذا يتطلب إرادة سياسية مستمرة، محذرَيْن من أن العمل بمبدأ «الأمور تسير على ما يرام» مع هذه القضايا يمكن أن تكون له عواقبه الوخيمة.

خمسة تهديدات دولية

وأضافا أنهما رصدا خمسة تهديدات خطرة محتملة أيضاً ربما هددت المصالح الأمريكية خلال العشرين عاماً المقبلة: التطرف الإسلامي الراديكالي وخطر الإرهاب، والمنافسة الآتية من القوى الآسيوية الجديدة، واستمرار الصراع على السلطة في منطقتي الخليج العربي والشرق الأوسط الكبير، وارتفاع حدة التنافس العالمي على الموارد، واستمرار المشكلات المترتبة على الأنظمة الفاشلة والآيلة إلى السقوط.

وأردف الكاتبان أن من الواضح أن السياسات المتعلقة بأفراد القوات المسلحة تستدعي ضرورة التدخل الفوري. فرغم النجاح الباهر الذي تحقق بسياسة الاعتماد على المتطوعين فإن استمرار هذا النجاح أصبح محل تساؤل، كما أن العجز عن علاج التكاليف المتزايدة للجيش الذي يعتمد اعتماداً كلياً على المتطوعين سيؤدي على الأرجح إلى تراجع «هيكل القوة» وتراجع المزايا أيضاً.

التوصيات

* بناء «هيكل قوة» بديل، مع تأكيد ضرورة زيادة حجم سلاح البحرية.
* تحديث أسلحة فروع القوات المسلحة ومعداتها كافة.
* زيادة قدرة وزارة الدفاع على المشاركة في حماية الجبهة الداخلية والتعامل مع التهديدات غير المتكافئة.
* تعديل أنظمة استبقاء المتطوعين وترقيتهم وتعويضهم ومنحهم التعليم العسكري بصورة احترافية.

وأكّد الكاتبان أن الولايات المتحدة تظل في «حالة حرب»، وأن الجيش الأمريكي حريص على الفوز بهذه الحروب، ولكن، بخلاف الحرب في العراق وأفغانستان، يظل المستقبل حافلاً بفرص وتحديات لم تكن معهودة من قبل. وأضافا أن علينا أن نسهم في إعداد الجيش للتهديدات التي تواجه الولايات المتحدة على المدى الطويل.

في ظل نشر صواريخ «دونج فنج» الصينية: هل انتهى عصر الهيمنة البحرية الأمريكية؟

يبدي محللون عسكريون قلقهم مع اقتراب الصين من نشر صواريخ «دونج فنج-٢١ دي» المضادة للسفن الأسرع من الصوت بعشر مرات والقادرة على قصف حاملات الطائرات الأمريكية من مسافات بعيدة تصل إلى ٩٠٠ ميل. السؤال الملحّ هو: ماذا يكون تصرف «البنتاجون» في ظل خططه لتقليص الأسطول البحري؟

ثمة تطور لافت للنظر يوشك أن يغيّر موازين القوى العسكرية بين الولايات المتحدة والصين. فقد ذكرت صحيفة **«إنفزستورز بيزنس ديلي»** (٦ أغسطس) أن الصين تستعد مع نهاية العام الحالي لنشر صواريخ مضادة للسفن قادرة على قصف حاملات الطائرات الأمريكية من مسافات بعيدة، ما يطرح تساؤلاً مهماً: هل انتهى عصر الهيمنة البحرية التي تعتمد عليها السياسة الخارجية الأمريكية؟ ولكي نعرف حجم هذا التطور وتأثيره في الموازين العسكرية لا بدّ أن نعرف أنه عندما كان المخطّطون البحريون اليابانيون يعدون للهجوم على «بيرل هاربر» كان هاجسهم الأول هو: أين حاملات الطائرات الأمريكية؟ وأدى فشل اليابانيين في العثور على تلك الحاملات إلى هزيمتهم في نهاية الأمر.

وذكرت الصحيفة أن التفوّق البحري الأمريكي يواجه تحدياً خطراً اليوم مع اقتراب الصين من الانتهاء من تجاربها النهائية ومن نشر الصاروخ «دونج فنج-٢١ دي»، وهو عبارة عن صاروخ باليستي أرضي قادر على الطيران بسرعة تفوق سرعة الصوت عشر مرات وقصف حاملات الطائرات الأمريكية سريعة الحركة والمحصنة عسكرياً برؤوس حربية خارقة للهيكل من مسافات تصل إلى ٩٠٠ ميل.

وأضافت الصحيفة أن الصين تعكف حالياً على بناء أسطول من حاملات الطائرات، وبرغم أن حاملة الطائرات الصينية قد لا تكون بقوة نظيرتها الأمريكية فإن الأولى تتفوّق بفضل صواريخ «دونج فنج» القادرة على قصف أهداف بحرية أمريكية على مسافات بعيدة. وذكر توشي يوشيهارا، الأستاذ المشارك في «كلية الحرب البحرية الأمريكية» أن (الصين

قادرة على قصف أهداف أبعد وضرب هذه الأهداف قبل أن تكون تلك الأهداف قريبة بما يكفي لضرب الأهداف الصينية»، مضيفاً أن صواريخ «دونج فنج» -«صائدة حاملات الطائرات»- يمكن أن يكون لها أثرها النفسي في صانع القرار الأمريكي من حيث إنها تعطي مؤشراً واضحاً إلى أن البحرية الأمريكية لم تعد سيدة البحار كما كانت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية). وأضافت الصحيفة أن الصواريخ المذكورة تضيف ثقلاً جديداً للإنذار الذي أطلقته الصين عندما أجرت الولايات المتحدة مناوراتها البحرية قبالة ساحل شبه الجزيرة الكورية مؤخراً.

واللافت للنظر في الأمر أن موقع «شينخوا» -وكالة الأنباء الصينية الرسمية- تحدث عن سيناريو لإغراق حاملة الطائرات «جورج واشنطن» في مهمتها للدفاع عن تايوان، حيث يتم إطلاق ثلاثة صواريخ «دونج فينج»: الأول لاختراق هيكل الحاملة (ومن ثم اشتعال الحرائق ووقف العمليات الجوية كافة) والثاني لقصف محركات الحاملة، والثالث لإغراق الحاملة «في قاع البحر». وأضافت الصحيفة أن من السهل اعتبار هذا السيناريو مجرد «فيلم» صيني، ولكن من الحمق أن نظل متشبّثين بقناعتنا السابقة بأن الأسطول الأمريكي لا يقهر مثلما كان في صباح السابع من ديسمبر ١٩٤١. خبراء «البنتاجون» يعتبرون الصواريخ الصينية الباليستية «سلاحاً مقيداً للحركة» يهدف إلى تقليص قائمة الخيارات الأمريكية في حالة نشوب أزمة ما. فكيف يكون رد الولايات المتحدة على هذه التهديدات الجديدة في وقت يعمد فيه «البنتاجون» إلى تقليص الأسطول البحري؟ «أحد الحلول هو الانسحاب بالطبع، ولكن هذا هو بالضبط ما يريده الصينيون»، على حد قول بول جيارا، قائد البحرية الأمريكية السابق.

برغم تقدم الصين رقمياً: اليابان تبقى ثاني قوة اقتصادية في العالم

اعترفت الحكومة اليابانية، أول من أمس، بأن إجمالي الناتج الداخلي للصين تجاوز نظيره الياباني في الربع الثاني من عام ٢٠١٠، لكن الأرخبيل حافظ على موقع القوة الاقتصادية الثانية في العالم لمجمل النصف الأول من العام.

كشفت أرقام رسمية صدرت الإثنين الماضي أن إجمالي الناتج المحلي الاسمي الصيني بلغ ١٣٣٦,٩ مليار دولار في الربع الثاني من العام، بينما لم يتجاوز نظيره الياباني ١٢٨٨,٣ مليار دولار. لكن على مدى الأشهر الستة الأولى من العام، بقي النشاط الياباني أكبر وبلغ ٢٥٧٨ مليار دولار، مقابل ٢٥٣٢ مليار دولار في الصين.

وفي الربع الثاني، تأثر الاقتصاد الياباني بتراجع الطلب الداخلي. وفي الأرقام الحقيقية ارتفع إجمالي الناتج المحلي الياباني ٠,١٪ في الربع الثاني بالمقارنة مع الربع الأول، أي بوتيرة سنوية تبلغ ٠,٤٪. وأثارت هذه الأرقام، التي تدل على تباطؤ واضح للنمو الياباني بالمقارنة مع الربعين السابقين، خيبة أمل كبيرة، خاصة بعدما خفضت الحكومة الأرقام المتعلقة بالربع الأول من عام ٢٠١٠.

وقال محلل في مجموعة «دايوا سيكيورتيز» إنه «باستثناء قطاع مشتريات معدات الشركات الخاصة والصادرات، تبدو المعطيات بشكل عام سيئة». وأضاف «أصبح من الواضح أن اليابان لم تدخل بعد مرحلة انتعاش داخلي مطابق للسيناريو الذي تصوره بنك اليابان».

وأكد يوشيكي شينكي، المحلل الاقتصادي في معهد الأبحاث «داي تشي لايف»، أن «آثار إجراءات الانتعاش تتراجع. فالذين أرادوا انتهاز فرصة الدعم المقدم لتجديد سياراتهم أو أجهزة التلفزيون، فعلوا ذلك». وأضاف «من دون تحسين في الأجور تصبح هذه الإجراءات غير مجدية».

وقال الوزير المكلف الاقتصاد، ساتوشي أراي، إن «التحرك الفوري ليس ضرورياً» لإطلاق إجراءات جديدة لإنعاش الطلب الداخلي، موضحاً أنه يفضل انتظار تصحيح الأرقام الأولية التي نشرت الإثنين الماضي. وتؤكد هذه المعطيات أن المستهلكين اليابانيين يفتقدون الحماسة وأن النشاط الصناعي معزز بالتصدير. وفي مواجهة منافسة شرسة تقلص الشركات نفقاتها ورواتب موظفيها من أجل تدبر أمرها بأسعار منخفضة. وهي بذلك تعزز ظاهرة كبح التضخم التي تعد من العوامل المسببة لضعف الأداء الاقتصادي لليابان.

ويتوقع الأرخبيل أن تنتزع منه الصين، زبونته الرئيسية، ولمدة طويلة المرتبة الثانية على لائحة القوى الاقتصادية العالمية هذه السنة أو السنة المقبلة. لكن اليابان التي تجاوزتها الصين على صعيد الأرقام فقط، ستبقى متقدمة بضع سنوات على صعيد شروط حياة الفرد ومستواه والبنى التحتية وانتشار التعليم والمساعدات الاجتماعية ومعايير ملموسة أخرى. لكن اليابانيين الذين يواجهون ازدياد أعداد المسنين وتراجع عدد السكان واتساع الفوارق الاجتماعية بعد عشرين عاماً من عدم الاستقرار الاقتصادي، يشعرون بالقلق ويتساءلون عن وسائل إحياء النشاط الاقتصادي على الرغم من انخفاض عدد اليد العاملة المنتجة.

والمعادلة تصبح أكثر صعوبة في بلد يواجه مديونية كبيرة ويمكن أن يتفتت نسيجه الصناعي بينما تقيم شركاته، التي تعتمد على الطلب الداخلي المتقلب وتواجه صعوبات بسبب ارتفاع سعر العملة اليابانية، مزيداً من المواقع في الخارج، على حساب الاقتصاد الداخلي. وقال كيسوكي تسوموراً، أمين الشؤون البرلمانية في مجلس الوزراء الياباني، إن هذه الأرقام تجعل الصين ثاني أكبر اقتصاد في العالم متقدمة على اليابان في الربع الثاني على أساس القيمة الاسمية للدولار. لكنه أضاف أنه يتعيّن انتظار أرقام العام بأكمله قبل تعديل المراكز.

خبراء صينيون: من غير المرجّح أن تحقق بكين الآمال الأمريكية بشأن الشفافية العسكرية

قال خبراء صينيون إن من غير المرجح أن تحقق بكين الآمال الأمريكية بشأن إبراز المزيد من الشفافية العسكرية، وإن التوتر بين القوات المسلحة لكلا الجانبين سيظل قائماً.

قال خبراء صينيون في تصريحات لوكالة **«أسوشيتد برس»** إن «جيش التحرير الشعبي» يسعى ليكون أكثر انفتاحاً، لكنه يلتزم في الوقت ذاته معياراً مختلفاً من الشفافية. وقال شي ينهونجغ، خبير في شؤون الولايات المتحدة بـ «جامعة رنمين»: «برغم أن بكين زادت بشكل مطرد شفافيتها العسكرية خلال السنوات القليلة الماضية، فإن من المستحيل حاليا بالنسبة إلى الصين أن ترقى إلى المستوى الذي تطلبه الولايات المتحدة».

وأصدر جيش التحرير الشعبي في السنوات الأخيرة تقاريره الخاصة حول هيكله وطبيعة مهامه، وتواصل مع القوات المسلحة للدول الأخرى من خلال زيارات للموانئ وإرسال جنوده إلى مهمات حفظ السلام وإجراء تدريبات مشتركة. ويقول دبلوماسيون إنهم يأملون أن يساعد ذلك على تهدئة المخاوف بشأن الدوافع وراء تنامي القدرات العسكرية للصين. لكن يعتقد أن ضباطاً كباراً يشككون، على نحو كبير، في فوائد السياسة الخارجية القائمة على شفافية أكثر، ولا سيما مع الولايات المتحدة، التي تعتبر المنافس الأكبر لبكين. ولم يصدر تعليق فوري على تقرير «البنتاجون» من جانب وزارة الخارجية الصينية أو وزارة الدفاع الوطني التي تدير ٢,٣ مليون عضو في جيش التحرير الشعبي.

وقد جاء إصدار التقرير وسط مشاعر استياء عميق في بكين بسبب تدريبات عسكرية مشتركة بين كوريا الجنوبية والولايات المتحدة في البحر الأصفر. كما أعربت الصين عن استيائها الشهر الماضي من تصريحات وزيرة الخارجية الأمريكية، هيلاري كلينتون، التي رأت أنها تدخّل غير مرحّب به في النزاع الحدودي بين الصين ودول جنوب شرق آسيا حول بحر الصين الجنوبي.

وفي يناير الماضي، علقت بكين اتصالاتها العسكرية مع الولايات المتحدة، رداً على بيعها أسلحة بقيمة ٦,٤ مليار دولار لتايوان، تلك الجزيرة التي تتمتع بالحكم الذاتي وتدعي الصين أنها جزء من أراضيها. وقد أدى هذا المزيج من القضايا إلى «ارتفاع غير مسبوق» في حدة التوتر، بالرغم من أن تفوق القدرات العسكرية الأمريكية يعني إضعاف أي احتمال لنشوب صراع على أرض الواقع، وفق ما ذكر جو فينج بكلية العلاقات الدولية في «جامعة بكين».

وقال جو إن «البنتاجون على علم تام بوجود فجوة رهيبة بين القدرات العسكرية للبلدين، وإنها لدعابة الزعم أن الصين ستهاجم حاملات طائرات أمريكية».

وكان تقرير «البنتاجون» قد أفاد بأن الصين تطور صواريخ باليستية قادرة على مهاجمة حاملات الطائرات على مسافة تزيد على ١٥٠٠ كيلومتر. ولم يشر التقرير إلى مدى اقتراب بكين من إجادة التكنولوجيا المعنية. وفي حين يعتقد أن الاختبار النهائي للصواريخ سيتم بعد عام أو عامين، فإن بعض الخبراء يقولون إن الأمر قد يتطلّب عقداً كاملاً للتوصل إلى الدقة المطلوبة. وأضاف التقرير أن الصين قد تبدأ في تصنيع أول حاملة طائرات بنهاية العام، وأنها بدأت برنامجاً لتدريب خمسين طياراً على تشغيل طائرات ذات أجنحة ثابتة من حاملات طائرات. ويقول خبراء إنه يبدو أن الصين تصنع مدرجات حاملات طائرات خادعة، كما أنها ترسل طيارين للتدريب في روسيا. وبشأن تايوان، قال التقرير إن توازن القوى مستمر في التحرك لمصلحة بكين.

لندن

«الإندبندنت»: شكوك حول معايير الأمان النووي في "بوشهر"

تحت عنوان «الغرب متوتر مع استكمال إيران لأول مفاعل نووي»، نقلت **«الإندبندنت أون صنداي»** في تقرير Jonathan Owen عن Mark Hibbs، المحلل النووي في «مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي»، تحذيره من أن («بوشهر» سيكون أول مفاعل للطاقة في العالم يتم تشغيله دون حكومة وطنية منضمة إلى «اتفاقية الوكالة الدولية للطاقة الذرية للسلامة النووية»). وتابع هيبز بقوله (من دون مشاركة إيران في هذه الاتفاقية، فإن العالم الخارجي لا يوجد لديه تأكيدات موثوق بها أنها تدير «بوشهر» بأسلوب يعكس معايير الأمان المقبولة عالمياً). وتحت عنوان «إسرائيل تقول إنها تستنفد الوقت بينما إيران تفتتح مفاعلاً نووياً»، قالت **«الصنداي تايمز»** في تقرير Sheera Fren-kel «حذرت إسرائيل من أن قرار روسيا البدء في تحميل الوقود في أول مفاعل نووي في إيران يقرّب إيران أكثر من أي وقت مضى من صراع مع الدولة اليهودية». وتابعت بالقول (وسط مزاعم من إدارة أوباما بأن إيران على بعد عام من امتلاك السلاح النووي، فإن مسؤولين إسرائيليين قالوا إن افتتاح محطة «بوشهر» كان خطوة غير قابلة للإلغاء بعد ٤٠ عاماً من التأخيرات). ونقلت عن مسؤول دفاعي إسرائيلي رفيع المستوى قوله (لقد عرفنا أن هذا كان في الأفق، لكن كانت هناك آمال بأن الدبلوماسية سوف تنتصر، وأن مفاعل «بوشهر» لن يعمل. نعرف أنه يمكننا استنفاد الإجراءات الدبلوماسية). وتابع بقوله «كانت إسرائيل تراقب التطور بقلق، وهناك علامات أخرى على أن إيران كانت تستعرض عضلاتها، مثل إعلان وزير الدفاع الإيراني أمس أن بلاده أجرت تجربة إطلاق جديدة لصواريخ أرض-أرض». ونقلت عن خبراء قولهم إن الطائرات الحربية «F15» و«F16» لديها المجال لضرب غرب إيران وعلى نحو أبعد داخل البلاد من خلال التزود بالوقود جواً. المناورة تم التدريب عليها في المجالين الجويين التركي واليوناني، على الرغم من قول خبراء إن إسرائيل على الأرجح سوف تطير عبر الأردن والسعودية.

الاقتصادات الصاعدة تغيّر ديناميكيات الطلب على النفط

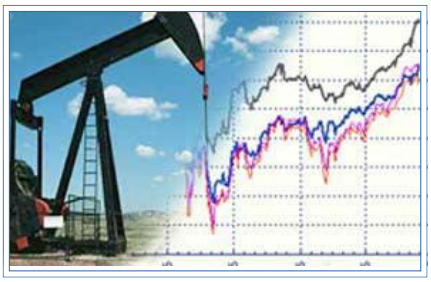

كتب جافيير بلاس من لندن مقالاً نشرته صحيفة **«فايننشال تايمز»** تحت عنوان «الاقتصادات الصاعدة تغيّر ديناميكيات الطلب على النفط»، قال فيه إن الاقتصادات الناهضة قد غيرت النمط قديم العهد للاستهلاك العالمي للنفط، وفقاً لـ «الوكالة الدولية للطاقة الذرية»، في علامة أخرى على الحد الذي تحدث فيه بلدان مثل الصين والهند تغييراً جذرياً في أسواق المواد الأولية. ويقول الكاتب إن «الوكالة الدولية» تقدر أن الطلب على النفط كان مرتفعاً هذا العام خلال الربع الثاني للمرة الأولى عند نحو ٨٦,٦ مليون برميل يومياً، قبل الذروة التقليدية في موسم الشتاء بين شهري يناير ومارس عند ٨٦ مليون برميل في اليوم. ويوضح الكاتب أن هذا النمط الموسمي التقليدي كان في العادة يدفع بأسعار النفط إلى الارتفاع خلال فصل الشتاء في نصف الكرة الشمالي، قبل أن يؤدي التحسن في درجات الحرارة إلى تخفيض الاستهلاك. لكن مع نمو الطلب على النفط آتياً من بلدان مثل الصين والهند والسعودية والبرازيل وإندونيسيا، تشهد هذه الأنماط الموسمية تغييراً، وهو الاتجاه الذي تعتقد «الوكالة الدولية» التي تتخذ من باريس مقراً لها أنه سوف يتسارع. وقالت الوكالة «إن هذه الموسمية المستجدة ربما سوف تزيد التحديات أمام التكرير واللوجيستيات». ويذكر الكاتب أن الطلب على النفط كان يتراجع في الماضي بمقدار ١,٥ مليون إلى مليوني برميل يومياً بين الربعين الأول والثاني، ما يسمح لمصافي التكرير بإجراء أعمال الصيانة. وساعدت فترات الطلب المنخفض على بناء المخزونات لسدّ اشتداد الاستهلاك لذروته في وقت لاحق. على العكس، يميل النشاط الاقتصادي في بلدان نامية عديدة إلى التباطؤ في الربع الأول بعد الاحتفالات بالعام الجديد -وبالأخص في الصين.

«الإيكونوميست» ترجح استمرار «سباق القرن» بين الصين والهند

يرجّح المحللون استمرار السباق بين الصين، صاحبة ثاني أكبر اقتصاد عالمي رسمياً، والهند على الصعيدين الإقليمي والدولي. السباق يأخذ أشكالاً عدة: سياسياً واقتصادياً. فبكين تطوّق محاولات الهند الفوز بمقعد دائم في «مجلس الأمن الدولي»، وتعقد صداقات مع دول معادية للهند مثل باكستان. أما الهند فتلعب بورقة التفوق التكنولوجي والمعلوماتي وبنظامها القائم على الديمقراطية، فضلاً عن صداقاتها القوية مع الغرب.

جاء إعلان الصين كصاحبة ثاني أكبر اقتصاد عالمي رسمياً ليؤجّج مخاوف الغرب من إمكانية تجاوز الصين للولايات المتحدة (كما فعلت مع اليابان) في فترة زمنية أسبق مما يتوقع المحللون. ولكن بعض المراقبين يرون أن مشكلة الصين لا تقف عند عتبة الهموم الدولية (منافسة الولايات المتحدة)، بل ربما بدأت إقليمياً على مستوى القارة الآسيوية، حيث يدور سباق آخر طويل المدى مع عملاق اقتصاديّ آخر هو الهند. وذكرت مجلة **«الإيكونوميست»** (١٩ أغسطس) أن هذين العملاقين الاقتصاديين اللذين كانا في نهاية القرن التاسع يشكّلان نصف الاقتصاد العالمي ليسا مجرد دول قومية مثل اليابان وألمانيا. فمن حيث عدد السكان يشكّل كل واحد منهما قارة كاملة في حد ذاته.

وأضافت المجلة أن اليابان كانت منذ عقدين المنافس الأول للولايات المتحدة، ولكن دولاً ضخمة ومعقّدة مثل الصين يمكن أن تجد نفسها وهي تنهار تحت وطأة تناقضاتها الداخلية مثل تسارع معدلات النمو الاقتصادي وارتفاع معدلات الشيخوخة بين السكان. وهذا يعني أن تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي أو تراجعها في الدول الغربية لا ينفي أنها ما زالت تتمتع بقدر كبير من القوة.

ويحلو للصينيين السير وراء نظريات المؤامرة عند تبرير مخاوفهم من تحالف الولايات المتحدة مع اليابان وكوريا الجنوبية، ومع التزام الولايات المتحدة مساعدة تايوان في الدفاع عن نفسها. ولكن بكين تتجاهل المؤشرات الأخرى التي تؤكد قوتها مثل أنها أكبر دولة مصدرة في العالم، وصاحبة أكبر سوق لإنتاج السيارات، وأكبر دولة فيها انبعاثات كربونية وأكبر دولة مستوردة مواد الطاقة. كما تتجاهل أيضاً حقائق أخرى مثل تطوير قدراتها التكنولوجية وتعزيز أسطولها البحري وخطواتها السريعة في مجال الفضاء الخارجي، ناهيك عن قدراتها العسكرية المتنامية.

وعلى الطرف الآخر تقف الهند كأكبر دولة منافسة للصين داخل القارة الآسيوية. ولا تخفي الهند قلقها من تنامي قوة الصين، ولا تنسى سنوات الذل والهوان على يد الصينيين في حربهما قبل ٥٠ عاماً، وهي من العوامل التي كرّست أزمة الثقة بين الدولتين. فالهنود يرون أن الصين تسعى إلى زعزعة وضعهم الإقليمي والدولي من خلال التهافت الصيني غير المسبوق على واردات الطاقة، ومناوراتها لإجهاض محاولات نيودلهي الفوز بمقعد دائم في «مجلس الأمن الدولي»، وسعي بكين إلى إبرام تحالفات وعلاقات صداقة مع جاراتها الآسيويات الأقل حجماً ووزناً مثل باكستان (الجارة اللدودة للهند). كما تلاحظ الهند أن الصين عمدت، بعد عقود من النزاعات الحدودية، في السنوات الأخيرة إلى اتخاذ موقف متشدّد تجاه النزاع في التبت وكشمير. هذه المواقف دفعت الهند دفعاً إلى التقارب استراتيجياً مع الولايات المتحدة، إلى حدّ توقيع اتفاق ثنائي مثير للجدل حول التعاون النووي.

وتابعت المجلة أن الصين تنظر باستخفاف إلى مسيرتها الديمقراطية، ولكن من دون أن تستثنيها كأكبر منافس خطر لها على المدى الطويل، خاصة في ظل تقاربها مع الولايات المتحدة. ولكن المحللين يرون أن فرص الهند في تحقيق نتائج إيجابية في السباق مع جارتها التاريخية الصين تبدو كبيرة. ففيما تعاني الصين الشيخوخة تتميز الهند بوفرة الأيدي العاملة الشابة، بالإضافة إلى تفوقها في مجال تكنولوجيا المعلومات. كما أن الهند تتفوق بحكم نظامها الديمقراطي.

استجابة الهند للصعود الصيني

تأليف: تشارلز جرانت

الناشر: «مركز دراسات الإصلاح الأوروبي»

صدرت عن «مركز دراسات الإصلاح الأوروبي» دراسة عن طبيعة العلاقات الهندية-الصينية، باعتبار أن كلا الدولتين من القوى الصاعدة في ذلك الجزء من العالم، آسيا. وترى الدراسة التي أعدّها الباحث في المركز تشارلز جرانت، بأن هناك الكثير من عدم الثقة المتبادلة من قبل الطرفين تجاه الآخر، على الرغم من أن علاقتهما ستكون محور الجغرافيا السياسية للقرن الـ (٢١). وتقول الدراسة إن كلاً من الصين والهند، في عام ٢٠١٠، بذلتا جهداً واعياً لتخفيف حدّة التوتر على حدودهما المتنازع عليها. لكن بعض الهنود لا يزالون متوترين من البنية العسكرية الصينية، ومن علاقتها الجيدة مع العديد من جيران الهند بشكل أوجد «فلكاً صينياً» تدور الدول تلك في فلكها، ومن الدبلوماسية التي تتبعها، والأهم من الطبيعة غير المتوازنة للتجارة بين البلدين.

وترى الدراسة أن على الهند أن تردّ على الصعود الصيني في المدى القصير بتجنّب المواجهة، وفي المدى الطويل اتباع استراتيجية ذات شقين، أولاً: ضمان الاستقرار والنمو الاقتصادي في الداخل، والثانية، إقامة علاقات وثيقة مع الدول الأخرى المعنية بالصين والقلقة منها. ولكن السؤال الأساسي الذي تطرحه الدراسة هو عمّا إذا كانت الهند ستنجح في ذلك.

ويقول جرانت، معدّ الدراسة، إن الهند، وهرباً من توجّه الدول المجاورة لمصلحة الصين، وإدراكاً بأنها دولة كبيرة جداً ليمارس أي ضغط عليها، فإن استراتيجية الحكومة الهندية لمواجهة صعود الصين مفهومة، ولكن هناك بعض المحاذير التي ينبغي الانتباه إليها، على حدّ تعبير معدّ الدراسة. وأول هذه المحاذير هو أن الهند بحاجة الي تطوير المزيد من الخبرة عن الصين، القليل من الجامعات الهندية ومراكز الدراسات تركز على الصين. ومع بعض الاستثناءات القليلة، فإن وكالات الأنباء الهندية ليس لها مراسلون في بكين، برغم أن الكثيرين منهم موجودون في لندن مثلاً. وعلى الرغم من أن الهند قلقة من الصين أكثر من قلق الأخيرة منها فإن الصين لديها خبرة أكثر في الهند وليس العكس.

وأما ثاني المحاذير، فتقول الدراسة، إن زعماء الهند يجدون

صعوبة في ضمان الاستقرار الداخلي في البلاد، فالاضطرابات في الدولة ذات الأغلبية المسلمة في كشمير، برغم أنه أقل خطورة مما كانت عليه قبل سنوات عدّة، ما زالت مستمرة. ولا يمكن للحكومة الهندية وقف التمرّد الماوي من جماعة «ناكليست»، في وسط الهند وشرقها، الذين قتلوا ٨٠٠ شخص في الأشهر السبعة الأولى من عام ٢٠١٠. فهم يستمدون قوتهم من الظروف الاجتماعية والاقتصادية البائسة التي تعانيها المناطق القبلية في الهند (وتزعم الحكومة الهندية بأن الماويين في نيبال يشجعون التمرّد). ولكن جماعة «ناكليست» لا تهدّد الدولة الهندية كلها، لأن تمرّدهم مرتبط بجيوب الفقر الأكثر تطرفاً، وإمكانية توسعه الجغرافي محدود.

وأما ثالث المحاذير، الذي ترى الدراسة بأن قد يكون الأكثر أهمية، هو أن سجل الهند في بناء الصداقات مع جيرانها المباشرين ضعيف. بمعنى أن المشكلة في دخول الصين في علاقات جيدة مع جيران الهند، يعبّر عن مشكلة في دلهي أكثر منها في بكين، وفق ما أشار إليه أحد المفكرين الاستراتيجيين الهنود، الذي تقتبس عنه الدراسة قوله: «ما دامت الهند ترفض تصوّر سياسات تجعل من التعاون الاقتصادي جذاباً لجيراننا وتنفيذها، فإن الاختراق الاقتصادي الصيني في جنوب آسيا سيستمر دون عراقيل».

وترى الدراسة أن الافتقار إلى التكامل الاقتصادي في جنوب آسيا غير عادي: ٥٪ فقط من صادرات دول جنوب آسيا تذهب إلى المنطقة، والهياكل الأساسية ضعيفة، وتكاليف النقل مرتفعة، وإجراءات الحدود معقّدة، وهناك عداوة بين الحكومات، والحواجز غير الجمركية والتعريفات الجمركية المرتفعة، كلها عوامل تخنق التجارة. وعلى ذلك ترى الدراسة أن إنجازات «رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي» (سارك) قليلة جداً. ولذا على الهند أن تأخذ زمام المبادرة في محاولة لإزالة الحواجز التي تعترض التجارة، وبحكم أنها عملاق اقتصادي في المنطقة، فإنها يجب أن تبادر إلى خفض الحواجز على نحو أسرع من جيرانها.

بكين

الإعلام الرسمي الصيني:
الانسحاب الأمريكي من العراق غير مسؤول

حتى نهاية الشهر الحالي ستنسحب جميع القوات الأمريكية القتالية المرابطة في العراق لمدة سبع سنوات وخمسة أشهر من هذا البلد. لكن العراق الآن ما زال في حالة الفوضى والاضطراب، وما زالت الخلافات الحادة قائمة بين مختلف الفصائل في الحكومة، والنزاعات الدينية وأعمال العنف تشتد مع مرور الأيام. لذلك فإن انسحاب القوات الأمريكية القتالية من العراق في هذا الوقت الحاسم، يظهر بوضوح الموقف الأمريكي غير المسؤول من العراق، بحسب تقرير نشرته **«هيئة الراديو والتلفزيون الصيني»** التابعة للدولة. وعندما أعلنت الولايات المتحدة خطة سحب قواتها من العراق أكدت أن أحد الأسباب وراء سحب قواتها من العراق هو تحسّن الأوضاع الأمنية العراقية. إلا أن الأوضاع الأمنية العراقية في الحقيقة لم تتحسن حتى الآن، بل تتطور بالعكس، لأن أعمال العنف تتكاثر مع مرّ الأيام، وتتمادى الولايات المتحدة في سحب قواتها متجاهلةً تدهور الأوضاع الأمنية في العراق. وتعدّ النزاعات المذهبية الدينية في العراق إحدى النتائج الوخيمة التي سببتها الحرب التي شنتها الولايات المتحدة على العراق. وإذا اشتدت هذه النزاعات، وتوقفت العملية السياسية، وحتى تراجعت، فإن العراق سيواجه خطر انقسام. وفي هذه الحالة إذا تمادت الولايات المتحدة في سحب قواتها، فإن ذلك يدل على تهرّبها من مسؤوليتها. في الحقيقة أن الولايات المتحدة بإعلان سحب قواتها القتالية من العراق، أو عدم سحبها، تفكر في مصالحها الذاتية فقط، ولا تفكر في مسؤوليتها في العراق. وخلال أكثر من سبع سنوات من وجودها العسكري في العراق، لم يتحول العراق إلى نموذج ديمقراطي في منطقة الشرق الأوسط، بل بالعكس أصبح ميداناً للأعمال الإرهابية. وقد عرفت الولايات المتحدة بوضوح أن خطتها لتحويل العراق إلى نموذج ديمقراطي منيت بالفشل، ولو حافظت على وجودها العسكري المستمر، فإنها لن تنجح في تنفيذ هذه الخطة.

برغم الخلافات الأخيرة
الصين: العلاقات العسكرية مع الهند في مسارها

أعلنت الصين، أمس، أن العلاقات العسكرية مع الهند ما زالت في مسارها على الرّغم من خلاف بشأن تأشيرة دخول قالت بعض التقارير إنه أدى إلى تجميد عقود دفاعية بين الجارتين الكبيرتين. وصرح مصدر في وزارة الدفاع الهندية وبعض وسائل الإعلام الهندية بأن العلاقات الدفاعية مع الصين علّقت بعد رفض بكين منح تأشيرة دخول لجنرال هندي من منطقة كشمير المتنازع عليها حيث تحتفظ باكستان والصين أيضاً بأراضٍ. ولكن وزير الدفاع الهندي، أيه كيه أنطوني، قال إن «العلاقات مع الصين ستستمر». ونفت وزارة الدفاع الصينية أيضاً أي تجميد في العلاقات مع الجيش الهندي. وقال المكتب الصحفي للوزارة الصينية في بيان أرسل إلى **«رويترز»** بالفاكس إن «الصين لم تعلق العلاقات العسكرية مع الهند، ولم تتلقَّ أي إخطار من الهند بأي تعليق من هذا القبيل». والعلاقات العسكرية بين الهند والصين محدودة، وتتركز على زيارات القادة العسكريين ومسؤولي وزارتي الدفاع، ومناورات صغيرة مشتركة تقام بين الحين والآخر. ولكن البيان الرسمي الصيني أشار إلى أن بكين لا تريد أن يقلص هذا الخلاف تلك العلاقات، أو أن يلحق ضرراً بالغاً بالعلاقات بوجه عام. وقال البيان إن «الصين تأخذ تطوير العلاقات العسكرية مع الهند على نحو جدي، ونحن على ثقة بأن الجانبين سيظلان مركزين على الصورة الأوسع للعلاقات الثنائية بين بلدينا، والعمل بروح التشاور والوحدة لتشجيع التطوير الصحيح للعلاقات العسكرية». والصين الآن أكبر شريك تجاري للهند، ومن غير المرجّح أن يتفاقم هذا الخلاف. ولكن من غير المرجّح أيضاً أن ينحسر الخلاف تماماً. وما زال الخلاف والحذر المتبادل موجودين.

أوباما: "الجمهوريون" يتخذون الشركات الصغيرة "رهينة"

اتهم الرئيس الأمريكي، باراك أوباما، أول من أمس، «الجمهوريين» باتخاذ الشركات الأمريكية الصغيرة «رهينة سياسية»، بعدما رفض الأعضاء «الجمهوريون» في «مجلس الشيوخ» مساندة حزمة بقيمة (٣٠) مليار دولار لإقراض الشركات الصغيرة. ومنع الأعضاء الجمهوريون في «مجلس الشيوخ» إقرار الحزمة يوم الخميس، ممّا وجّه صفعة جديدة لجهود أوباما كي يظهر للأمريكيين في منتصف عام انتخابي صعب أن إدارته تركز على معالجة مشكلة ارتفاع البطالة المستعصية. وفي وقت تظهر فيه استطلاعات الرأي تآكل التأييد لسياسة أوباما الاقتصادية يخشى «الديمقراطيون» أن الناخبين سيعاقبونهم على نسبة البطالة البالغة (٩,٥٪) عندما تحلّ الانتخابات المقررة في نوفمبر تشرين الثاني على (٤٣٥) مقعداً في «مجلس النواب» وعلى (٣٧) من أصل (١٠٠) مقعد في «مجلس الشيوخ». وقال أوباما في خطابه الأسبوعي عبر الإذاعة و«الإنترنت»: (أدعو القادة «الجمهوريين» في «مجلس الشيوخ» إلى التوقف عن اتخاذ الشركات الأمريكية الصغيرة رهينة سياسية، والسماح بالتصويت على مشروع قانون وظائف الشركات الصغيرة هذا). وقال (اعلموا أن غالبية أعضاء «مجلس الشيوخ» يؤيدون الخطة. كل ما في الأمر أن القادة «الجمهوريين» في «مجلس الشيوخ» لا يسمحون بطرحها للتصويت). وأخفق القادة «الديمقراطيون» يوم الخميس في حشد الستين صوتاً اللازمة لدفع الإجراء في وجه اعتراضات «الجمهوريين».

تقرير: "بي بي" قد تبيع محطات بنزين ألمانية مقابل (٢,١) مليار دولار

أفادت مجلة «فيرتشافت فوخه» الألمانية، أول من أمس، بأن «بريتش بتروليوم» (بي بي) تريد بيع سلسلة محطات البنزين الألمانية التابعة لها «آرال» مقابل نحو ملياري يورو (٢,٦ مليار دولار). كانت «بي بي» كشفت، الأسبوع الماضي، عن خطط لبيع أصول بقيمة (٣٠) مليار دولار -معظمها حقول نفط وغاز- على مدى الثمانية عشر شهراً المقبلة، لتغطية تكاليف التسرّب النفطي في خليج المكسيك، والذي يعد الأسوأ في تاريخ الولايات المتحدة. ونقلت المجلة عن مصادر مصرفية مطلعة أن من بين المشترين المحتملين «توتال» الفرنسية و«روسنفت» الروسية و«أفيا» وهي سلسلة محطة تعبئة مستقلة. وأضافت أن «روسنفت» ستكون مهتمة بمصفاتي «بي بي» في ألمانيا أيضاً. وأحجمت «بي بي» و«روسنفت» عن التعليق على التقرير. وقال مصدر في الصناعة إن من المستبعد بيع «آرال» لأن السلسلة جزء لا يتجزأ من منظومة «بي بي» لمصافي التكرير، ولأن مبيعات أصول «بي بي» تنصب على حقول للنفط والغاز. وتقول «آرال» في موقعها على «الإنترنت»، إنها أكبر سلسلة محطات بنزين في ألمانيا، حيث تعمل نحو (٢٤٠٠) محطة تحت علامتها التجارية. كانت «بي بي» اشترت السلسلة في عام ٢٠٠٢ في إطار صفقة أضخم مع مجموعة الطاقة الألمانية «آي أون».

«صندوق النقد»: قيمة "اليوان" الصيني منخفضة ولكن ليس إلى حد كبير

بينما يعتقد عدد من أعضاء «المجلس التنفيذي» لـ «صندوق النقد الدولي» أن قيمة العملة الصينية «اليوان» منخفضة، لم يذكر تقرير «الصندوق» السنوي حول الصين بأن قيمة «اليوان» منخفضة «إلى حد كبير» كما درجت تقارير سابقة على الذكر. وكان هذا الوصف الذي اعتمده «الصندوق» سنوات عديدة يثير غضب الصين. وردت عبارة «إلى حدّ بعيد» في تقرير «الصندوق» السنوي، الذي صدر في يوليو ٢٠٠٩، وقد توصل معدو تقرير هذه السنة إلى النتيجة نفسها، حسبما تقول التقارير. ولكن نسخة التقرير التي صدق عليها مجلس إدارة الصندوق يوم الإثنين الماضي أماطت اللثام عن وجود خلافات في الرأي بين أعضاء المجلس، إذ ظهرت وجهة نظر تقول أن ثمة تغييراً بنيوياً جار على قدم وساق في ميزان المدفوعات الصيني نتيجة الخطوات التي اتخذتها الحكومة في الماضي القريب لتحفيز الاستهلاك. وجاء في التقرير: (اتفق عدد من أعضاء مجلس الإدارة على أن سعر صرف «اليوان» أقل من قيمته الفعلية، ولكن عدداً آخر اختلفوا مع هذا التقدير وقالوا إنه مبني على تقديرات غير دقيقة للوضع الحالي لفائض الميزانية). وأثنى تقرير «صندوق النقد الدولي» على قرار الصين فك ارتباط عملتها بالدولار الأمريكي في التاسع عشر من الشهر الماضي بعد ثلاثة أيام فقط من قول مدير عام الصندوق، دومينيك ستراوس كان، إن قيمة «اليوان» منخفضة «إلى حد كبير».

قراءة في الموقف الصيني من العقوبات الأوروبية الأخيرة ضد إيران

الموقف الصيني الأخير الرافض العقوبات أحادية الأجانب التي فرضها الاتحاد الأوروبي، الأسبوع الماضي، على إيران تقف وراءه عوامل اقتصادية وتجارية بالأساس.

أعلنت الصين، مؤخراً، معارضتها العقوبات الأحادية التي فرضها الاتحاد الأوروبي على إيران، الأسبوع الماضي، وأكدت ضرورة حل أزمة «البرنامج النووي الإيراني» عن طريق الحوار والمفاوضات. وأعربت عن أملها أن تبدأ المحادثات بين إيران و«مجموعة فيينا» التي تضم الولايات المتحدة وفرنسا وروسيا و«الوكالة الدولية للطاقة الذرية» قريباً. موقف الصين الرافض العقوبات الأوروبية الأخيرة يختلف عن الموقف الذي تبنّته من قرار «مجلس الأمن الدولي»، الذي صدر بحق إيران في شهر يونيو الماضي، حينما انضمت إلى حالة الإجماع الدولي، ووافقت على التصويت على القرار في وقت كانت تراهن فيه طهران كثيراً على رفض بكين هذا القرار. وهذا بدوره يثير التساؤل: ما هي العوامل التي تقف وراء الموقف الصيني الأخير؟

برغم أن الصين أعلنت أن معارضتها لهذه العقوبات بسبب تجاوزها الأمم المتحدة، وأنه لا ينبغي لأي طرف دولي أن يتخذ أي خطوات منفردة دون الرجوع إلى المنظمة الأممية التي تقوم بتنسيق الجهود في هذا الشأن، فإن الواقع يشير إلى أن هناك اعتبارات مصلحية بحتة تفسر هذا الموقف، تتعلق بمصالحها الاقتصادية والتجارية مع طهران. وهذا يشير بوضوح إلى أن العقوبات الأوروبية الأخيرة قد تهدد هذه المصالح، وخاصة إذا ما تم الأخذ في الاعتبار ما يلي:

* إن هذه العقوبات التي تركز على قطاعي النفط والغاز الإيراني، قد تستهدف الشركات الصينية العاملة في أوروبا، التي تستثمر في هذين القطاعين، لأنها تمنع أي استثمارات جديدة أو تقديم المساعدة التقنية ونقل التكنولوجيا والمعدات والخدمات خاصة في ما يتعلق بالتكرير والغاز الطبيعي المسال في إيران، وهذا لا شك في أنه سيؤثر في المصالح الاقتصادية للصين في طهران، التي تتجاوز استثماراتها هناك ما يقرب من (٤٠) مليار دولار بحسب التصريحات التي أدلى بها نائب وزير النفط، حسين نقريكار شيرازي، السبت الماضي، الذي كشف عن مشاركة الصين في عدد متزايد من المشروعات لبناء مصانع للبتروكيماويات ومصافٍ جديدة في إيران في الفترة المقبلة أيضاً. معنى هذا أن موافقة الصين على هذه العقوبات الأوروبية يعني توقف شركاتها العاملة في أوروبا عن مواصلة استثماراتها في طهران، وهذا لا شك في أنه يضاعف من خسائر الصين الاقتصادية.

* إن إيران تمثل للصين مصدراً مهماً في الحفاظ على تأمين إمدادات النفط، وينبغي الحفاظ عليه، خاصة أن إيران تعدّ الدولة الثانية من مصدّري النفط إلى الصّين؛ ويمثل البترول الإيراني ما نسبته (١١٪) من حجم الاستهلاك الصيني؛ إذ تستهلك الصين يومياً ما يقرب من ثمانية ملايين برميل من النفط، منهم (٤٥٠) ألف برميل من إيران وحدها، هذا بالإضافة إلى أن الصين وإيران أبرمتا صفقة عام ٢٠٠٦ بقيمة (٧٠) مليار دولار، يتمّ بمقتضاها تصدير إيران الغاز المسال إلى الصين لمدة ٢٥ عاماً.

* إن العقوبات الأوروبية الأخيرة قد تؤثر في المصالح التجارية للصين مع إيران، لأنها تستهدف قطاع التجارة والواردات السلعية خاصة ذات الاستخدام المزدوج، التي تشكّل نسبة كبيرة من الصادرات الصينية إلى إيران، وتشير التقارير في هذا الشأن إلى أن حجم التجارة الثنائية بين الدولتين قد زاد من نحو عشرة مليارات دولار عام ٢٠٠٥ إلى أكثر من (٢٠) مليار دولار العام الماضي، وتطمح الصين في زيادتها العام الجاري ٢٠١٠.

سباق أمريكي-إيراني نحو الصين

تحاول كل من الولايات المتحدة وإيران كسب الصين إلى جانبها في قضية العقوبات الدولية، ومن الواضح من قوة الضغط الأمريكي على بكين وجديته في هذه القضية أنها ربما لن تستطيع الصمود كثيراً.

هناك سباق بين إيران والولايات المتحدة على كسب الصين في قضية العقوبات الدولية التي تمّ فرضها على طهران على خلفية برنامجها النووي خلال الفترة الأخيرة. ففي الوقت الذي توجه فيه وزير النفط الإيراني، مسعود مير كاظمي، مؤخراً، إلى بكين لإجراء محادثات مع مسؤولي الطاقة الصينيين والعمل على جلب استثمارات صينية إلى مصافي النفط الإيرانية، فإنه من المقرر أن يتوجه روبرت إينهورن، المستشار الخاص لشؤون عدم الانتشار النووي في وزارة الخارجية الأمريكية، إلى بكين نهاية شهر أغسطس الجاري لحثها على التزام تطبيق العقوبات الدولية على إيران في برنامجها النووي، وكان إينهورن قد دعا الصين، مؤخراً، إلى إدراك أن لها مسؤوليات دولية بصفتها عضواً دائماً في «مجلس الأمن الدولي» تقتضي منها تطبيق العقوبات المفروضة على إيران.

السباق على كسب الصين يعود إلى أهميتها في نجاح العقوبات على طهران أو فشلها بالنظر إلى علاقاتها النفطية والتجارية القوية مع الجانب الإيراني، على اعتبار أنها ثاني مستهلك للنفط في العالم بعد الولايات المتحدة، واحتلت إيران في النصف الأول من العام الجاري ٢٠١٠ المركز الثالث بين موردي النفط الخام إلى الصين بشحنات بلغت تسعة ملايين طن وذلك بعد كل من السعودية وأنجولا. وتعول إيران على الصين كثيراً في ضخ استثمارات تساعدها على التغلب على نقص البنزين لديها تأثراً بالعقوبات الدولية والأوروبية والأمريكية.

وعلى الرغم من أن بكين قد أعلنت التزامها العقوبات التي تقررت في قرار «مجلس الأمن الدولي» الأخير بشأن إيران، فإنها أكدت صراحة معارضتها العقوبات الأمريكية والأوروبية على أساس أنها عقوبات خارج إطار الأمم المتحدة، وأعلن نائب وزير النفط الإيراني منذ أيام أن الصين التي تعد الشريك التجاري والاقتصادي الأول لبلاده قد استثمرت قرابة ٤٠ مليار دولار في قطاعي النفط والغاز الإيرانيين. هذا الموقف الصيني أقلق الولايات المتحدة بشدة التي تعمل على التحرك على مسارين لمعالجته، المسار الأول هو الحوار وهو ما سيقوم به روبرت إينهورن في زيارته المرتقبة السابق الإشارة إليها، أما المسار الثاني فهو الضغط السياسي والاقتصادي، في هذا السياق تأتي الانتقادات الأمريكية لعدم التزام الصين الكامل العقوبات على إيران، كما تجيء دعوة أحد نواب الكونجرس، مؤخراً، إلى فرض عقوبات فورية من قبل الولايات المتحدة على الصين وروسيا حول استثمارات قامتا بها في قطاع النفط الإيراني.

ومن الواضح من طبيعة الضغوط التي تمارسها الولايات المتحدة على الصين في هذا الشأن، أنها ضغوط ذات جدية كبيرة، كما أن أوروبا يمكن أن تنضم إلى واشنطن فيها ومن ثم تصبح بكين في مواجهة ضغط أمريكي-أوروبي مشترك يجعل رفضها التزام العقوبات الأمريكية والأوروبية على طهران ذا ثمن كبير ربما لن يمكنها احتماله كثيراً، خاصة في ضوء ثلاثة عوامل: الأول هو مصالح الصين الاقتصادية والتجارية الكبيرة مع الولايات المتحدة وأوروبا، فضلاً عن أوراق الضغط العديدة والمؤلمة التي يمكن أن تستخدمها واشنطن في مواجهتها، العامل الثاني هو أن الغرب يرى في إثارة بكين لقضية احتياجها النفطي إلى إيران أمر مبالغ فيه، خاصة مع التقارير التي أشارت إلى أن الغرب مستعد لتوفير مصادر بديلة للصين في ما يتعلق بالنفط الإيراني، العامل الثالث هو أن الصين تبدو واقفة بمفردها في الدفاع عن إيران في قضية العقوبات، حيث يبدو الموقف الروسي أقرب إلى موقف الغرب في هذه القضية.

ليبيا تضخّ جزءاً من ثروتها النفطية في صندوق في لندن

قال الرئيس التنفيذي لشركة لإدارة الأصول في لندن إن ليبيا ضخت مئات الملايين من الدولارات في شركته لتحقيق ربح وفي الوقت نفسه تدريب مواطنين ليبيين لسدّ النقص في الخبراء الماليين الذي تعانيه البلاد. وتمتلك ليبيا، البلد المصدّر للنفط، نحو (٦٥) مليار دولار في صناديق الثروة السيادية التابعة لها، لكن استثماراتها ما زالت متواضعة حتى الآن لأسباب من بينها عدم توافر العدد الكافي ممّن يتفهمون الأسواق المالية في البلاد بعد عقود من العزلة الدولية. وقال فريدريكو مارينو، رئيس الشركة ومدير الأصول السابق في «ميريل لينش» و«جيه بي مورجان»، إن محفظة «ليبيا-إفريقيا للاستثمار»، أحد صناديق الثروة الليبية، ضخّت بعض أصولها في شركته المنشأة حديثاً المسمّاة «إف إم كابيتال بارتنرز». وأضاف أن شركته عيّنت نظير ذلك ستة موظفين من الصندوق الليبي لتدريبهم على إدارة الأصول. وقال مارينو في مقابلة مع «رويترز»: «الواضح أن منهجنا فريد جداً. نحن لسنا صندوق تحوط متحمساً لجني كثير من الأتعاب». وأضاف (الاتفاق الذي وقّعناه مع محفظة «ليبيا-إفريقيا للاستثمار» يقضي بأن ندير الأصول لخمس سنوات. ووفقاً للتصور المثالي فإنهم بعد السنوات الخمس سيستعيدون الأصول ويديرونها بأنفسهم بوساطة الفريق الذي شكلوه) وفي ما يتعلق بإدارة الأصول قال مارينو إنه شكّل فريقاً من المتعاملين ومديري المحافظ الاستثمارية لديهم خبرة من العمل لحساب صناديق تحوط وبنوك استثمار رئيسية.

تركيا: تجارة النفط مع إيران ستستمر

قال وزير الطاقة التركي، تانر يلديز، إن تجارة النفط مع إيران ستستمر وإن عقوبات الأمم المتحدة لا تفرض قيوداً على التجارة في الطاقة مع إيران. وتشتري تركيا الخام من إيران وتبيع لها البنزين. وقال يلديز للصحفيين (تركيا تقوم (بالتجارة في النفط مع إيران) من خلال القطاع الخاص وهذه التجارة مستمرة حاليا.. أعتقد أن هذه التجارة يمكن أن تستمر لأنه لا يوجد قرار من «مجلس الأمن الدولي» في الوقت الحالي). ومنذ يونيو الماضي شدد «مجلس الأمن» والولايات المتحدة و«الاتحاد الأوروبي» العقوبات على إيران بسبب برنامجها النووي الذي تخشى واشنطن أن يكون ستاراً لصنع أسلحة نووية، وهو ما تنفيه طهران. وإيران ثاني أكبر مزوّد لتركيا بالغاز بعد روسيا بمبيعات سنوية تبلغ نحو عشرة مليارات متر مكعب. وقال يلديز للصحفيين إن حكومة تركيا أبلغت تركمانستان أنها مهتمة باحتياطيات الغاز القابلة للاستغلال هناك أيضاً، التي تقدر بنحو (٥,٥) مليار متر مكعب في منطقة بحر قزوين. وأضاف أن تركيا قد تشتري الغاز من تركمانستان وتجري محادثات مع السلطات هناك. وقال «لديهم احتياطيات من الغاز قابلة للاستغلال تقدر بنحو (٥,٥) مليار متر مكعب في بحر قزوين وأبلغتهم بأننا ربما نكون مهتمين بها». وقال الوزير التركي إن بلاده ربما تشتري الكهرباء من تركمانستان أيضاً.

الصين تقول إنها ستواصل تعاونها التجاري مع إيران

أبلغ نائب رئيس الوزراء الصيني، لي كه تشيانج، وزير النفط الإيراني، خلال زيارته للصين يوم الجمعة الماضي أن بكين ستواصل تعاونها مع طهران في المشروعات القائمة بعدما دعت الولايات المتحدة بكين إلى التزام العقوبات. ونقل التلفزيون الحكومي عن لي قوله لوزير النفط الإيراني، مسعود مير كاظمي «إيران شريك تجاري مهم للصين في غرب آسيا وشمال إفريقيا وأحد مورّدي النفط الرئيسيين للبلاد. التعاون الاقتصادي والتجاري الثنائي حقق نتائج مثمرة». وتابع قائلاً «الصين عازمة على العمل بجد مع إيران ومواصلة تعزيز الثقة السياسية المشتركة ومداومة الاتصال والحوار والتنسيق بشأن المسائل الدولية المهمة للحفاظ على السلام والاستقرار والازدهار في المنطقة والعالم». وأضاف «النقطة الرئيسية هي المضي قُدماً بثبات في مشروعات التعاون القائمة وضمان بدء عملها بسلاسة وتعزيز التعاون الثنائي الفعلي وتشجيع التنمية المستمرة للروابط الثنائية». وعرض التلفزيون الحكومي صوراً للاجتماع الذي عقد في مقر «الحزب الشيوعي» في وسط بكين في نشرة الأخبار المسائية الرئيسية. ونقل التلفزيون الصيني عن مير كاظمي القول إنه يأمل أن «يهيئ الجانبان الظروف للمضي قُدماً في المشروعات القائمة»، ولم يذكر تفاصيل أخرى. ويزور مير كاظمي بكين لإجراء محادثات مع مسؤولين في شركات الطاقة الصينية. ولم يدلِ الوزير بأي تصريحات علنية. وتصدّت الصين بالفعل للضغوط الأمريكية بشأن أعمالها وتجارتها النفطية مع إيران في تصريحات نشرت في وقت سابق هذا الأسبوع قائلة إنه ينبغي عدم انتقاد التعاملات التجارية الصينية مع إيران.

«مونيتور»: الاقتصاد الصيني سيتضرّر إذا ضربت إسرائيل إيران

في الوقت الذي بدأت فيه العقوبات الدولية (والأمريكية والأوروبية والأسترالية والكندية) تؤتي مفعولها مع إيران لا تزال الصين تمارس أنشطتها التجارية مع طهران كالمعتاد. ويبدو أن بكين -ثالث أكبر مستورد للواردات النفطية في العالم- لا تدري أن أي هجوم إسرائيلي ضد إيران سيؤثر سلباً في اقتصادها القومي.

تحرّكات الصين ربما كانت أحد المؤشرات المهمة عما إذا كانت إسرائيل تنوي الهجوم على إيران قريباً. وقياساً على تحركات بكين الأخيرة ترى صحيفة **«كريستيان ساينس مونيتور»** أن الصين تستبعد إمكانية حدوث ذلك الهجوم، بدليل تصريحات نائب رئيس الوزراء، لي كيكيانج، في أثناء اجتماعه مع وزير النفط الإيراني الذي يزور بكين حالياً، بأن حركة التبادل التجاري بين الدولتين تحقّق «نتائج مثمرة». ولا ترى الصحيفة غرابة في تنامي حركة التجارة البينية بين الصين وإيران في ظل تهافت الشركات الاستثمارية ورجال الأعمال الصينيين على طهران حالياً لسدّ الفراغ الذي خلفته الشركات الأخرى -الأوروبية بصورة خاصة- امتثالاً لقرار مجلس الأمن الدولي الأخير فرض عقوبات ضد إيران. ولم تخف الصحيفة قلق الولايات المتحدة من استمرار الصين في تحدّي الإرادة الدولية، ما دفع المسؤولين الأمريكيين إلى توجيه انتقادات علنية ضد بكين بسبب هذه السياسة. فهل تعرف الولايات المتحدة شيئاً لا تعرفه الصين عن النيّات الإسرائيلية تجاه إيران؟ يرى الخبراء أن أفضل فرصة أمام إسرائيل لتنفيذ هذا الهجوم هو الخريف المقبل، أي قبل موعد إجراء التجديد النصفي للكونجرس مباشرة، وهو توقيت يميل فيه معظم نواب الكونجرس إلى دعم إسرائيل بغضّ النظر عن سياستها. وأضافت الصحيفة أن المسؤولين الإسرائيليين يرون ضرورة تطوير العقوبات بحيث تؤدي في نهاية الأمر إلى إسقاط النظام الإيراني أو إجباره على إبطاء مشروع النووي أو إلغائه. وعلى النقيض، ترى الصين أن العقوبات ربما أضرّت قادة النظام ولكنها لا تضرّ الاقتصاد القومي، وهو فرق من الصعب تحديده.

ولكن إلى أي حدّ يمكن أن تكون العقوبات آلية مناسبة في إجبار الأنظمة المارقة على تغيير سياساتها؟ تقول الصحيفة إن سجل العقوبات في الشؤون الدولية يجمع بين النجاح والفشل، وفي حالة إيران نرى أن العقوبات الدولية الأخيرة بدأت تؤثر لتوّها في الاقتصاد وتضربه في أضعف نقطة له وهي واردات الوقود. ولكن العقوبات القوية نفسها لم تحقق الأثر نفسه مع الأنظمة الديكتاتورية في بورما وكوريا الشمالية اللتين تعتبران العزلة أو الانغلاق على الذات وسيلة أسهل للاستمرار في السلطة.

الخبراء المؤيدون لاستخدام العقوبات كأداة دبلوماسية بديلة للحرب يؤكدون أن العقوبات حقّقت نجاحاً، وإن كان في حالات محدودة، بدليل طلب ليبيا رفع العقوبات الغربية مقابل التكفير عن خطاياها السابقة. كما أن العقوبات ضد جنوب إفريقيا العنصرية أيام الثمانينيات من القرن الماضي أسهمت إلى حد كبير في إرساء حكم الأغلبية.

وأشار محرر الشؤون السياسية، كلايتون جونز، إلى الحظر التجاري الدولي بقيادة الولايات المتحدة ضد فيتنام أيام الثمانينيات من القرن الماضي عقب الاجتياح الفيتنامي لكمبوديا. فلم تكد هذه الحقبة تنتصف حتى فقد النظام الشيوعي في هانوي شرعيته في الداخل بسبب فشله في علاج المشكلات الاقتصادية المزمنة، التي كان أسوؤها المجاعة التي ضربت البلاد عام ١٩٨٨. المأزق الصعب الذي وجد الشيوعيون أنفسهم فيه أجبرهم على استجداء رضاء واشنطن في نهاية المطاف.

واختتمت الصحيفة قائلة إن من الممكن أن تجد الصين نفسها وهي تفقد موقعها كثالث أكبر دولة مستوردة للواردات النفطية إذا قررت إسرائيل ضرب إيران، الأمر الذي سيؤثر سلباً في عجلة الاقتصاد الصيني، وتلك نتيجة حتمية لا يستطيع أي من مهندسي السياسة الصينية تحمّلها.

برغم أضرار «الأزمة المالية العالمية»
استطلاع للرأي: تحسّن مناخ الاستثمار في آسيا خلال السنوات الخمس المقبلة

أظهر استطلاع للرأي أجراه موقع «YouGov» أن فرص الاستثمار في آسيا -الصين والهند تحديداً- ستتحسّن كثيراً خلال السنوات الخمس المقبلة برغم التداعيات الخطرة الناجمة عن «الأزمة المالية العالمية».

برغم توافر التحليلات الاقتصادية عن المناخ الاقتصادي في الصين والهند اللتين تشهدان زيادة كبيرة في معدلات النمو والاستثمار فإنه لا تتوافر لدينا معلومات كثيرة حول رؤية رجال الأعمال أو نظرتهم أو الدوافع وراء قراراتهم في كلتا الدولتين. وأشارت صحيفة **«وول ستريت جورنال»** (٣ أغسطس) إلى أحدث استطلاعات الرأي الذي أجراه موقع «YouGov» ونشر معهد «ليجاتوم» نتائجه. وسلّط الاستطلاع، الذي شمل أكثر من ٤٠٠ من رجال الأعمال ومديري المشروعات، الضوء على المستثمرين في الصين والهند، وطرح تساؤلات حول السياسات الاقتصادية.

وذكرت الصحيفة أن المستثمرين في كلا البلدين يتميزون بالجرأة، وسط قناعة ٥٠٪ منهم بأن فرص المشروعات الاستثمارية اليوم أفضل مما كانت عليه قبل عشر سنوات، ولكن ٢٥٪ من المستثمرين الهنود و٣٠٪ من المستثمرين الصينيين الذين شملهم الاستطلاع يعتقدون أن «الأزمة المالية العالمية» أضرّت كثيراً بفرص الاستثمار وإقامة مشروعات جديدة، فيما اتفقت الأغلبية العظمى منهم على أن مستويات المعيشة ستتحسّن بصورة كبيرة خلال السنوات الخمس المقبلة.

ولكن الاستطلاع كشف عن ظهور أسلوبين مختلفين لإقامة المشروعات الاستثمارية. أول الاختلافات تتعلق بالأسباب التي تدفع المستثمرين إلى إقامة مشروعات جديدة. وعندما سُئل المستثمرون عن الدافع الرئيسي كان ردّ الأغلبية الساحقة للمستثمرين الهنود: «أن أكون مدير نفسي»، بينما جاءت «الرغبة في جمع المزيد من المال» كدافع أول بالنسبة إلى معظم المستثمرين الصينيين. وهذا يعني أن المستثمرين الهنود لا يختلفون كثيراً عن نظرائهم الأمريكيين الذين يفضلون «امتلاك شركاتهم الخاصة» عن «جمع الثروة» كدافع أول لإقامة مشروع جديد، وذلك طبقاً للدراسة التي أجرتها مؤسسة «كوفمان» عام ٢٠٠٩.

وعندما سُئل المستثمرون عن العوامل الأخرى التي تدفعهم إلى إقامة مشروعات جديدة جاءت إجابة نصف المستثمرين الصينيين تقريباً بأن الفضل يعود إلى الجهود التي تبذلها الدولة لتشجيع الاستثمار والأعمال الخاصة. وأفاد ٢٣٪ من المستثمرين الصينيين (مقابل ٩٪ من المستثمرين الهنود) أن ما تعلموه في المدارس والجامعات كان السبب الأول وراء قرارهم بإطلاق مشروعاتهم الخاصة. وهذا يعكس استراتيجية الدولة في استخدام الجامعات لتكريس مفهوم العمل الخاص. وفاق أصحاب المشروعات الصينية نظراءهم الهنود ثلاث مرات عندما أفادوا بأن السياسات الحكومية وسياسات وسائل الإعلام المشجّعة على الاستثمار والعمل الخاص. فقد أفاد ٢١٪ من المستثمرين وأصحاب الأعمال الهنود (مقابل ٩٪ من المستثمرين الصينيين) بأن الطموحات الأسرية كانت الدافع الأول وراء إطلاق مشروعاتهم.

ومن بين الاختلافات أيضاً كيفية تعامل أصحاب المشروعات مع السياسات الحكومية والمفاهيم المتعلقة بالنجاح، حيث اعتبر ١٨٪ من المستثمرين الهنود أن أهم سبب للنجاح هو القدرة على ابتكار الأفكار وتوليدها حول كيفية الالتفاف على القواعد والضوابط المعرقلة للاستثمار. أما في الصين فقد اعتبر ٣٩٪ من أصحاب المشروعات أن أهم سبب للنجاح هو شبكة العلاقات الاجتماعية ومعرفة المسؤولين الحكوميين. وهذا يعني أن الهنود -بعكس الصينيين- لا يعتمدون على الدولة كأهم سبب للنجاح.

	الصين	الهند
السبب الرئيسي لإقامة المشروع الخاص		
- جني أموال أكثر	٤٧٪	٢٤٪
- أن أدير مشروعي بنفسي	٣٧٪	٥٢٪
الوسائل المستخدمة لبدء المشروع		
- القروض	٤٩٪	٢٧٪
- مساعدات الأسرة	٢٥٪	٤٩٪
أهم سمات المستثمر الناجح		
- القدرة على الإبداع والابتكار	١٦٪	٣٩٪
- القدرة على المخاطرة	٢٣٪	٣٩٪
- المعلومات والمعرفة	١٩٪	١٧٪

عمّان

كتاب جديد: إسرائيل دمرت المفاعل النووي السوري

ذكرت صحيفة **«العرب اليوم»** أن كتاباً جديداً سيصدر في القريب عن دار النشر التابعة لصحيفة **«يديعوت أحرونوت»**، يؤكد المؤلفان فيه أن الرئيس الأمريكي السابق، جورج بوش، كان على اطلاع دقيق على الخطة الإسرائيلية لتدمير المفاعل النووي السوري قبل إنجازه، وأنه أعطى موافقته على ذلك. ومع أن المؤلفَين، وهما المؤرخ ميخائيل بار زوهر، والصحفي نيسيم مشعال، يحرصان على القول إن التدمير تم وفقاً لمصادر أجنبية، فإن صيغة الكتاب تتحدث بشكل صريح عن مصادر محلية وأمريكية يقتبسانها وهما مقتنعان بصحة ما تقول. ويرويان قصة هذا المفاعل الذي بدئ العمل فيه سنة ٢٠٠٢، وطيلة خمس سنوات لم تعرف إسرائيل أو الولايات المتحدة شيئاً عنه مع أن أقمارهما الصناعية كانت تراقب المنطقة ليل نهار، وأن إشارات عدّة وصلت وتم إهمالها. ومن هذه الإشارات أن سفينتين كوريتين عبرتا مقابل شواطئ إسرائيل نحو الشواطئ السورية وهما محملتان بالأسمنت. وقد اكتشفت إسرائيل ما في داخلهما، لكنها رفضت الاقتناع بأن سوريا يمكن أن تفكر في استخدام هذا الأسمنت الخاص في بناء مفاعل نووي. وينشر الكتاب بعنوان («الموساد»-العمليات الكبرى). ومن أبرز ما يكشف عنه أن العملية في دير الزور تمت بعد تعاون استخباري أمريكي-إسرائيلي وطيد، وبضوء أخضر من إدارة جورج بوش. وأن الطائرات الإسرائيلية المقاتلة دخلت الأراضي السورية عن طريق الحدود التركية-السورية، وأن رئيس الوزراء الإسرائيلي الذي أمر بالعملية، إيهود أولمرت، توجه إلى رئيس الوزراء التركي كي ينقل رسالة طمأنة إلى الرئيس السوري، بشار الأسد.

بكين

اعتبرتها من بقايا عقلية الحرب الباردة
الصين تنتقد المناورات الأمريكية-الكورية الجنوبية

وصفت وسائل الإعلام الرسمية الصينية المناورات المعتزم تنفيذها بين الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية في البحر الغربي، الذي تسميه الصين البحر الأصفر، الذي يحادد سواحلها الشرقية، بأنها «تحركات خطرة تخطط لها الولايات المتحدة». وأضافت أن هذه المخططات «مظهر من مظاهر عقلية الحرب الباردة لواشنطن، وتشكل تهديداً لأمن الصين والمنطقة بأسرها، في منطقة مهمة للصين تحادد شمال شرق آسيا وجنوب شرقها». وقال تعليق لصحيفة **«جلوبال تايمز»** الصينية إن ما يدعم المخاوف الصينية هذه هو إجراء الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية مؤخراً مناورات عسكرية في بحر الشرق (بحر اليابان)، إضافة إلى إعلان «البنتاجون» أن الدولتين ستجريان مناورات عسكرية جديدة في بحر اليابان والبحر الأصفر. بالإضافة إلى ذلك لمّحت واشنطن إلى أنها ستحشر أنفها في بحر جنوب الصين، بزعم أن النزاعات الإقليمية في المنطقة قد تؤثر في المصالح القومية للولايات المتحدة، طبقاً لمقالة الصحيفة. وقالت: «برغم أن دول المنطقة، ومنها الصين، انزعجت من قعقعة السلاح في محيطها، فإن واشنطن تأبى إلا أن تواصل مسارها وتبدو مصممة على ذلك». وبدأت القوات الكورية الجنوبية والأمريكية أمس تدريبات مشتركة من خلال المحاكاة والاتصالات بالكمبيوتر، وتنشر الولايات المتحدة نحو ٢٨٥٠٠ جندي في كوريا الجنوبية لدعم الجيش الكوري الجنوبي المؤلف من ٦٧٠ ألف فرد، بينما يبلغ عدد أفراد القوات المسلحة الكورية الشمالية نحو ١,٢ مليون فرد.

في موضوع آخر، أعلنت وزارة المالية الصينية أنها ستبيع أذون خزانة دفترية مدتها ٣٠ عاماً بقيمة ٢٨ مليار يوان (٤,١٣ مليار دولار) الأسبوع المقبل.

عمّان

خيارات الأردنيين المفضلة..
السعودية ثم سوريا.. وإسرائيل الخطر الأكبر

ذكرت صحيفة **«الرأي»** الأردنية أن نتائج استطلاع للرأي العام نفذه «مركز الدراسات الاستراتيجية» في «الجامعة الأردنية» أشارت إلى أن علاقة الأردن بالمملكة العربية السعودية «الأفضل» بين علاقاته بعدد من الدول العربية مصر وسوريا والعراق والسلطة الفلسطينية ولبنان و«حماس» سياسياً واقتصادياً. وأفاد ٦٨٪ من العينة الوطنية و٥٨,٤٪ من قادة الرأي العام بأن العلاقات بين الأردن والسعودية «جيدة جداً»، في حين احتلت السلطة الفلسطينية المرتبة الثانية، تلتها سوريا ٤٩,٢٪، ثم مصر ٤٨,١٪. ويرى الأردنيون أن خيار الأردن في حال أراد بناء علاقات مؤسسية وسياسية واقتصادية وثيقة جداً، يجب أن تكون في المرتبة الأولى السعودية، ثم سوريا يليها العراق، وبنسب ٦٨٪ و٢٥٪ و٧٪، على التوالي. وأفاد ٩١٪ من قادة الرأي بأن تركيا تمثل دعماً للمصالح الأردنية، في حين أفاد ٩٥٪ بأن إسرائيل تمثل تهديداً للمصالح الأردنية، أما في ما يتعلق بإيران فقد أفاد ٦٩٪ بأنها تمثل تهديداً للمصالح الأردنية. وقال مدير المركز، الدكتور نواف التل، خلال مؤتمر صحفي أمس أعلن خلاله النتائج إن الاستطلاع نفذ على عينة وطنية حجمها ١١٨٣، وقادة رأي (٦١٨ مستجيباً) تحت عنوان «علاقات الأردن في المنطقة». وانقسم موقف الأردنيين إزاء حق إيران في امتلاك سلاح نووي، فقد اعتبر ٥٠٪ منهم أن السلاح النووي الإيراني سيشكل خطراً على الدول العربية، وبنسب قريبة يرون ضرورة قيام الدول العربية بالعمل على منع إيران من الحصول على هذا السلاح. وبرغم ذلك، فإن غالبية الأردنيين يعتقدون أنه من حق إيران امتلاك سلاح نووي، وتأييد الغالبية كذلك لسعي الدول العربية إلى الحصول على سلاح نووي. إذ برر الدكتور التل حالة التناقض بردّها إلى أن تأييد الغالبية لامتلاك إيران سلاحاً نووياً وسعي الدول العربية إلى الهدف نفسه بنسبة ٨٢٪ لقادة الرأي و٧٤٪ للعينة الوطنية، هو لمواجهة السلاح النووي الإسرائيلي.

بكين

الصين تستحدث منصباً وزارياً جديداً
للتعامل مع النزاعات التجارية الدولية

استحدثت الحكومة الصينية منصباً وزارياً جديداً للتعامل مع الخلافات المتزايدة مع باقي الدول في مجال التجارة. فقد أعلنت الحكومة الصينية أنها عينت نائب وزير التجارة، جاو هوتشينج، كأول ممثل تجاري دولي لشؤون المنازعات التجارية الصينية الدولية. يذكر أن المنصب الجديد هذا مكرس في الأساس للتعامل مع المفاوضات الكبرى الاقتصادية والتجارية، سواء كانت ثنائية أو متعددة الجنسيات. وذكرت التقارير أنه تم استحداث هذا المنصب، نظراً إلى تنامي النزاعات التجارية التي عرفتها الصين منذ بداية «الأزمة المالية العالمية». يذكر أن الصين تجاوزت ألمانيا العام الماضي لتصبح أكبر دولة مصدّرة في العالم، حيث بلغ حجم صادراتها نحو تريليون ومئتي مليار دولار أمريكي، إلى ذلك أظهرت البيانات التي أعلنتها وزارة التجارة الصينية أن التجارة المتبادلة بين الصين وروسيا بلغت ٣٠,٧ مليار دولار أمريكي خلال الأشهر السبعة الأولى من العام بزيادة ٤٩,٦٪ على أساس سنوي. وصرح المتحدث باسم الوزارة، ياو جيان، في مؤتمر صحفي أن التجارة المتبادلة تجاوزت التأثير السلبي لـ «الأزمة المالية العالمية»، وحققت نمواً سريعاً نسبياً. وقال ياو إنه يتوقع أن تعود التجارة بين الصين وروسيا إلى معدلات ما قبل «الأزمة المالية» خلال العام الحالي. وذكر أن الماكينات والمنتجات الإلكترونية تشكل نسبة كبيرة من التجارة المتبادلة، مضيفاً أن صادرات التكنولوجيا الفائقة من روسيا إلى الصين ارتفعت خلال النصف الأول من العام بنسبة ١٧٤٪. وخلال النصف الأول من العام ارتفعت الاستثمارات الصينية المباشرة في روسيا بنسبة ٥٨,٥٪ على أساس سنوي في حين زادت الاستثمارات الروسية المباشرة في الصين بنسبة ١٨,٣٪ على أساس سنوي. وقال ياو إن الصين وروسيا حققتا اختراقات في التعاون في قطاع الطاقة على نحو خاص. وأضاف أن البلدين شرعا في توسيع نطاق التعاون.

واشنطن

«تايم»: هل يسقط فيضان باكستان الاقتصاد والرئيس؟

أعد عمر ورايش تقريراً نشرته مجلة **«تايم»** أشار فيه إلى أن كل يوم يمر على ضحايا فيضان باكستان يصعّد الغضب الشعبي إزاء إهمال الحكومة؛ لذا قام الرئيس آصف علي زرداري بزيارة قصيرة للسند الأسبوع الماضي، في محاولة لتهدئة الغضب. كما اصطحب بان كي مون، الأمين العام للأمم المتحدة، الأحد الماضي إلى جنوب البنجاب، حيث رأى بان كي مون مشهداً موجعاً برغم مشاهدته كوارث عديدة حول العالم. ويوضح التقرير أن شعبية زرداري قبل الفيضان كانت ٢٠٪، إلا أنها الآن في الحضيض. وهو ما سيحتم عليه العمل على وضع باكستان في مسار إعادة بناء الاقتصاد، وجلب مليارات الدولارات من المجتمع الدولي، ومساعدة الملايين من متضرّري المياه على العودة إلى حياتهم الطبيعية. ويرى روبرت زوليك، رئيس «البنك الدولي»، أن الفيضان دمّر محاصيل تبلغ المليار دولار، إلا أن الباكستانيين يقدرونها بالضعف، حيث غرقت آلاف الأفدنة، وهلكت مئة ألف من المواشي. ويوضح التقرير أن الاقتصاد الباكستاني كان هشاً، حيث يعتمد على دعم «صندوق النقد الدولي» الذي يصل إلى ١١,٣ مليار دولار. ويقول عبدالحفيظ شيخ، وزير المالية الباكستاني، إنه «من الباكر الآن تقدير حجم تداعيات الكارثة، إلا أن الدمار ضخم، ويتطلب مليارات الدولارات». وقد تبرعت ٤٠ دولة بمبلغ وصل إلى ٢٢٢ مليون دولار، وذلك حسب تقديرات الحكومة الباكستانية. ومن جهتها، تفكر وزارة الخارجية الباكستانية ملياً في قبول مساعدة الهند التي تصل إلى خمسة ملايين دولار، وتأمل الأمم المتحدة توصيل المبلغ حتى ٤٦٠ مليون دولار. وقد كانت الأزمة الاقتصادية فرصة انتهزتها المعارضة السياسية، حيث يرى نواز شريف، رئيس الوزراء الأسبق، أن طلب المساعدات من الدول الأجنبية سيقوّض الكرامة الوطنية.

تقرير أمريكي: الصين تعزز تفوقها العسكري على تايوان

أعلنت وزارة الدفاع الأمريكية في تقرير أن الصين تعزز تفوقها العسكري على تايوان برغم تحسن العلاقات السياسية بين ضفتي مضيق فورموزا، وتطوّر قدراتها الضاربة في آسيا حتى جزيرة جوام الأمريكية في المحيط الهادئ. وأوضح «البنتاجون» في تقرير سنوي يرفعه إلى الكونجرس أن بكين «تواصل دون توقف تعزيز قدراتها العسكرية تحسباً لنشوب نزاع مع تايوان برغم التقارب السياسي الحادث بين العدوين». وتابعت الوثيقة أن «كفة توازن القوى بين ضفتي مضيق فورموزا ما زالت ترجح إلى جانب الصين القارية». ويغطي التقرير عام ٢٠٠٩ أي قبل أن تعلن الولايات المتحدة في يناير الماضي صفقة مع تايوان بقيمة ٦,٤ مليار دولار لبيعها صواريخ مضادة للصواريخ من طراز «باتريوت» وسفناً كاسحة للألغام وطوافات «بلاك هوك». وأكد الخبراء أن «تحليل الترسانة الصينية يفيد بأن بكين بدأت تهتم (بأهداف) أبعد من تايوان». واعتبر الخبراء أن نطاق قدرة الجيش الصيني على التدخل كانت تقتصر في الماضي على جزيرة أوكيناوا اليابانية شرقاً، وتنزل حتى جنوب بحر الصين شرق فيتنام. ويبدو أن هذه العقيدة التقليدية قد تجاوزها الزمن، كما يرى «البنتاجون» الذي يؤكد أن قيادة الأركان الصينية تأمل الآن أن تكون قادرة على بلوغ أراضي جوام الأمريكية في المحيط الهادئ وحتى هونسو، أكبر جزيرة في الأرخبيل الياباني، وربما حتى الفلبين. وأكد التقرير أن بكين قد تقوم بدوريات في جنوب بحر الصين. وبعد ساعات قليلة من نشر التقرير أعلنت تايوان أنها تتابع عن كثب تعزيز القدرات العسكرية الصينية. وفي طوكيو أعلن ناطق باسم وزارة الدفاع أن اليابان «ستواصل متابعة التطور العسكري في الصين بانتباه لأن لذلك تداعيات مهمة على أمن المنطقة، ولا سيما اليابان والمجتمع الدولي».

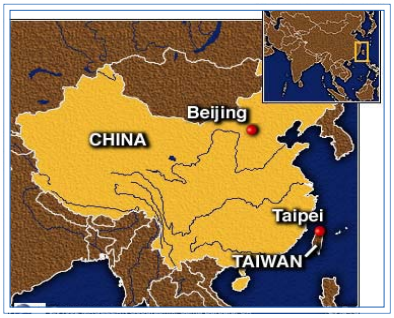

طوكيو

أسطول تدريب بحري ياباني في أول زيارة للصين

من المقرر أن يجري أسطول تدريب ياباني، للمرة الأولى، زيارة للصين في وقت لاحق من العام الجاري في مهمة ذات نيات حسنة. فقد بدأت سفينتا التدريب «كاشيما» و«ياماجيري» والمدمرة «ساوايوكي» التابعة لقوات الدفاع الذاتي البحرية اليابانية وعلى متنها طاقم مؤلف من سبعمئة وثلاثين فرداً الرحلة التي تستمر خمسة أشهر في مايو. يذكر أن رحلات مشابهة تنظم سنوياً لتدريب الضباط الصغار المتخرجين حديثاً من مدرسة الإعداد التابعة لقوات الدفاع الذاتي البحرية. ومن المقرر أن يرسو الأسطول في ميناء «تشينجداو» في أكتوبر. وستكون تلك أول زيارة يجريها أسطول تدريب ياباني إلى الصين بالرغم من أن قوات الدفاع الذاتي البحرية والبحرية الصينية أجرتا زيارات متبادلة فيما سبق. وتقول وزارة الدفاع اليابانية إنها تأمل أن تعزز زيارة الأسطول للميناء الصيني علاقات الثقة بين الجانبين. في موضوع آخر من المقرر أن تجري الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية تدريبات عسكرية بحرية مشتركة في البحر الأصفر الشهر المقبل. فقد أعلنت وزراة الدفاع الأمريكية أن البلدين سيجريان تدريبات مضادة للغواصات في أوائل سبتمبر في المياه قبالة شبه الجزيرة الكورية، حيث غرقت سفينة حربية كورية جنوبية في مارس. وألقى تحقيق دولي باللائمة في غرق السفينة على هجوم بطوربيد من غواصة كورية شمالية. وستكون هذه التدريبات الثانية خلال شهرين، فقد أجرى البلدان مناورات عسكرية مشتركة ضد الغواصات في يوليو في بحر اليابان في سعي لردع كوريا الشمالية من القيام بالمزيد من الأعمال الاستفزازية. ومن المرجّح أن تثير هذه التدريبات رد فعل سلبي من الصين التي تعارض الأنشطة العسكرية الأجنبية قرب حدودها.

باريس

الصحف الفرنسية: الجنود الأمريكيون لم يتركوا نموذجاً في العراق

ذكرت صحيفة **«ليبراسيون»** أن آخر كتيبة أمريكية مقاتلة غادرت بغداد، ليبقى في العراق ٥٠ ألف جندي أمريكي سوف يقومون بمهام «التأطير» والتدريب لفائدة الجيش العراقي. بالنسبة إلى الأمريكيين، فإن الصراع كان فوضى كبيرة. وأضافت أن الأمريكيين غادروا العراق ليلاً، وهم غير مطمئنين للأمن الذي كان من مفترض فيهم أن يعيدوه إلى العراق، مشيرة إلى أن الجيش الأمريكي اختار أن يقطع ليلاً مسافة الـ ٥٠٠ كلم بين بغداد والحدود الكويتية وذلك لتجنّب استفزازات آخر لحظة. ولاحظت الصحيفة أن الأمريكيين رحلوا قبل أسبوعين تقريباً من الموعد المحدد في ٣١ أغسطس، الذي تمّ الاتفاق بشأنه مع السلطات العراقية، ليكون الانسحاب قد جرى بشكل متكتم تقريباً. وأشارت إلى أنه بالنسبة إلى أوباما الذي كان معارضاً منذ البداية للحرب في العراق فإن هذا الانسحاب كان من الممكن أن يشكّل لحظة انتصار صغيرة. وقد أكّد أنه أوفى بالعهد الذي قطعه على نفسه خلال حملته الانتخابية بالانسحاب من العراق. وأضافت أن هذا الانسحاب يأتي في وقت مناسب بعد بضعة أسابيع من انتخابات منتصف الولاية المتوقع إجراؤها في ٢ نوفمبر (تجديد مجلس «النواب» وثلث مجلس «الشيوخ»)، التي سيحتاج فيها الديمقراطيون إلى «أنباء سارة». ويعتقد أغلب العراقيين أن الحرب على العراق لم يتم كسبها، وإذا كان ٦٥٪ يوافقون على الانسحاب الذي نفذه أوباما (حسب استطلاع للرأي أجرته قناة **«سي إن إن»**) فلأنهم أدركوا أن الولايات المتحدة لايمكنها أن تفعل أفضل مما قامت به. ويعتقد ٦٩٪ أن بلدهم لم يحقق أهدافه في العراق. ويرى ٥٩٪ أن الولايات المتحدة لن تستطيع تحقيق تلك الأهداف مهما كان الوقت الذي ستقضيه القوات الأمريكية هناك. ومن جانبها قالت صحيفة **«لوفيجارو»** إن الجنود الأمريكيين بدوا مرتاحين وهم ينسحبون من العراق لكن دون حماس زائد بتحقيق النصر ولا سيما أنهم متأكدون من أنهم لم يتركوا وراءهم نموذجاً من الديمقراطية كما وعد به بوش.

موسكو

روسيا توازن بين مصالحها مع إيران والغرب

ذكرت وكالة **«رويترز»** في تحليل لها أن روسيا ليس لديها الكثير لتخسره من وراء تشغيل مفاعل «بوشهر» بعد ١٥ عاماً من موافقتها على بناء المفاعل في موقع ظل مهملاً منذ اندلاع الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩. وبالنسبة إلى «الكرملين»، فإن بدء تشغيل مفاعل الطاقة الذي تأخر كثيراً يعزز حملة موسكو لكسب أسواق الطاقة النووية في الخارج، ويؤكد موقعها في قلب دبلوماسية عالمية بشأن البرنامج النووي الإيراني. لكن المشروع لن ينهي التوتر حول طموحات طهران، ولن يسكت الأصوات التي تتحدث عن هجوم على الجمهورية الإسلامية، وهي عوامل تساعد على تعزيز الاقتصاد الروسي جراء ارتفاع أسعار النفط، وهو أحد المصادر الرئيسية للدخل في روسيا. وما زالت روسيا تحدث توازناً دقيقاً، فتؤيد إصرار إيران الغنية بالنفط على الحاجة إلى الطاقة النووية، وتنضم في الوقت نفسه إلى مخاوف غربية من أن تكون طهران تسعى إلى تصنيع قنبلة ذرية. ويبدو أن تشغيل «بوشهر» طريقة استخدمتها موسكو لتهدئة طهران بعدما كسبت رضا الإدارة الأمريكية بموافقتها على عقوبات جديدة فرضتها الأمم المتحدة على إيران في يونيو الماضي، وتعهدت موسكو بألا ترسل إلى إيران أنظمتها الدفاعية المضادة للصواريخ في ظل هذه العقوبات. وانتقدت واشنطن موسكو في وقت سابق من العام الحالي للمضي قدماً في خطط تشغيل «بوشهر» وسط تحدٍّ إيراني راسخ في ما يتعلق بأنشطتها النووية التي تخشى الولايات المتحدة أن يكون هدفها هو امتلاك أسلحة. لكن إعادة الوقود المستنفد في «بوشهر» إلى روسيا تسمح لموسكو بأن تضع المفاعل مثالاً لتعاون نووي لا ينطوي على مخاطر انتشار. وبالنسبة إلى الغرب، فإن حقيقة أن «بوشهر» سيستخدم وقوداً مستورداً من روسيا تبين أن إيران ليست في حاجة إلى تخصيب اليورانيوم بنفسها، وهو الجزء من النشاط النووي لطهران الأكثر إثارة لقلق الغرب إذا ما كانت نيات طهران سلمية.

بكين

البرلمان الصيني يعقد "منتدى القرن الحادي والعشرين"

يعقد أكبر جهاز استشاري سياسي في الصين مؤتمراً دولياً من ٦ إلى ٨ سبتمبر لتعزيز التعاون والتفاهم بين الصين والعالم. ذكر ذلك مصدر من «المؤتمر الاستشاري السياسي للشعب الصيني» (البرلمان) أول من أمس. وسوف تحضر شخصيات بارزة وخبراء من داخل المؤتمر الخاص بـ «منتدى القرن الحادي والعشرين» وخارجه، لبحث التعاون ضد التحديات الجديدة، صرح بذلك تشاو تشي تشنج، رئيس لجنة الشؤون الخارجية في «المجلس الوطني للمؤتمر الاستشاري السياسي للشعب الصيني»، في مؤتمر صحفي. وقال تشاو إن الحدث الذي يستمر ثلاثة أيام سوف يغطي موضوعات تتضمن النمو الاقتصادي المستدام، وتغيّر المناخ، والطاقة المتجددة، والتبادلات العلمية والتكنولوجية، والتعاون والضمان الاجتماعي، والتعاون العالمي. وأضاف أن ٤٣ خبيراً من ٢٥ دولة ومنطقة، فضلاً عن سبع منظمات دولية سوف يلقون خطابات في المنتدى. وأشار إلى أن ستة من كبار القادة الأجانب السابقين يتوقع حضورهم افتتاح المنتدى أيضاً. يذكر أن جيا تشينج لين، عضو اللجنة الدائمة للمكتب السياسي للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني، رئيس المجلس الوطني (البرلمان)، هو الرئيس الفخري للجنة المنظمة للمؤتمر المذكور، وأن نائب رئيس المجلس، وانج قانج، هو رئيسها. و«منتدى القرن الحادي والعشرين» هو حدث أكاديمي متعدّد الأطراف عالي المستوى يهدف إلى تحسين التعاون والفهم المتبادل بين الصين وبقية العالم. وقد عقد المنتدى ثلاثة مؤتمرات منذ بدأ عام ١٩٩٦. وكان آخر اجتماع للمنتدى قد عقد في سبتمبر ٢٠٠٥، وتعلق موضوعه بالتنمية المستدامة.

مجلس الوزراء الهندي يوافق على مشروع قانون يمهد لتدشين سوق الطاقة النووية

قالت نيلام كابور، المتحدثة باسم الحكومة، إن مجلس الوزراء الهندي وافق على مشروع قانون خاص بالمسؤولية النووية يوم الجمعة الماضي، وتعد هذه خطوة حاسمة على طريق جذب الشركات الأجنبية إلى السوق المحتملة الواسعة للطاقة النووية بالبلاد. وأضافت كابور من المتوقع أن يقدم مشروع القانون، الذي يضع تعويضاً لمسؤولية الشركات الأجنبية بقيمة (٣٢٠) مليون دولار في حالة وقوع حادث صناعي، إلى البرلمان اعتباراً من الأسبوع المقبل لإقراره بصفة نهائية. وكانت بعض الشركات الخاصة، ولا سيما من الولايات المتحدة تحجم عن إنشاء محطات الطاقة النووية في الهند من دون قانون من شأنه أن يحد من قدر مسؤولياتهم في النشاط النووي. لكن مثل هذا الغطاء أثار معارضة قوية في الهند حيث لا يزال ضحايا تسرب الغاز، الذي حدث عام ١٩٩٤ في مصنع «كارباید» في «بوبال الاتحاد» يسعون إلى زيادة التعويض عن معاناتهم. وتسبّب هذا التسرب، الذي يعدّ الكارثة الأسوأ في تاريخ العالم الصناعي، في مقتل خمسة عشر ألف شخص. ومنع المجتمع الدولي الهند من التجارة في التكنولوجيا النووية المدنية، حيث كانت البلاد تدير برنامجاً سرياً لتطوير أسلحة نووية. وفي عام ٢٠٠٨ خرجت الهند من عزلتها النووية بتوقيع اتفاقية بارزة للتعاون النووي المدني مع الولايات المتحدة. ثم رفعت بعد ذلك «دول مجموعة موردي المواد النووية»، المكونة من (٤٥) دولة، الحظر العالمي على التجارة النووية مع الهند.

"إنتل" الأمريكية تشتري "مكافي" لمكافحة الفيروسات مقابل (٧,٦٨) مليار دولار

قالت شركة «إنتل»، الخميس الماضي، إنها تشتري شركة «مكافي» لبرمجيات حماية الحواسب بنحو (٧,٦٨) مليار دولار، حيث تضيف شركة تصنيع الرقاقات الإلكترونية إلى ترسانتها من الأدوات لخدمة مجموعة متزايدة من الأجهزة المتصلة بـ «الإنترنت»، بما في ذلك الهواتف المحمولة. ويمثل سعر الشراء عند ثمانية وأربعين دولار زيادة بنسبة (٦٠٪) على سعر إغلاق أسهم «مكافي» يوم الأربعاء عند (٢٩,٩٣) دولار. وارتفعت أسهم «مكافي» ٥٨٪ بعد إعلان الصفقة ليوم الخميس ليبلغ السهم (٤٧,٤٢) دولار في معاملات ما قبل الفتح. بينما تراجعت أسهم «إنتل» بنسبة (٢,٥٪) إلى (١٩,١١) دولار. وقالت شركة «إنتل» ومقرها مدينة «سانتا كلارا» في كاليفورنيا إن الأمان الآن عنصر أساسي للتصفح عبر شبكة «الإنترنت»، ولكن اليوم يعدّ نهج الأمان غير كافٍ مع تزايد توافر وصلات «الإنترنت» على الهواتف المحمولة والأجهزة الطبية وأجهزة الصراف الآلي والسيارات وغيرها من الأجهزة. وقالت الشركة إن الصناعة تحتاج إلى نهج جديد يجمع بين البرامج، والأجهزة والخدمات لتلبية احتياجات الغد. وقال بول أوتيللیني، الرئيس التنفيذي لشركة «إنتل»: (مع التوسع السريع للنمو عبر مجموعة واسعة من الأجهزة المتصلة بـ «الإنترنت»، فإن المزيد والمزيد من عناصر حياتنا انتقلت عبر «الإنترنت»). وأضاف «في الماضي تم تحديد الكفاءة في استخدام الطاقة والاتصال على أساس متطلبات الحوسبة، وباستشراف المستقبل فإن عنصر الأمان سينضم إلى هؤلاء باعتباره الركيزة الثالثة التي يطلبها الناس من جميع خبرات الحواسب. وتعد «إنتل» من الشركات النادرة التي لها تاريخ من التجريب والتراجع في الأسواق والعمل خارج تخصصها الأصلي المتمثل في بناء معالجات الحواسب. ففي مرة واحدة كانت تمتلك وحدة للعب الأطفال كانت تبيع مجاهر وغيرها من الأدوات الغريبة قبل أن تتخلى عنها بسبب ضعف المبيعات. ولكن «إنتل» تستمر في محاولاتها للتوسع في العمل في الهواتف الذكية وغيرها من الأجهزة اللاسلكية المتصلة بـ «الإنترنت». ومن شأن شراء «مكافي» أن يساعد «إنتل» على تأمين هذه الأجهزة من البرمجيات الخبيثة والتهديدات الحوسبية الأخرى. وقالت «إنتل» إن الاتفاق سيؤثر في الأرباح بشكل طفيف في السنة الأولى التي يتمّ الجمع فيها بين الشركات. وباستثناء التكاليف وغيرها من المواد ذات الصلة بالاقتناء لمرة واحدة، تتوقع «إنتل» أن يؤدي الاتفاق إلى زيادة طفيفة في الأرباح العام المقبل وستتحسن بعد ذلك.

مشروع صيني لإنفاق (٣) مليارات دولار على مكافحة التصحر وتطوير مصادر بديلة للطاقة

قالت الصين إنها تخطط لاستثمار (٣) مليارات دولار في مشروعات تجديد الغابات خلال السنوات العشر المقبلة لتطوير مصادر بديلة للوقود، ومكافحة التصحر، ومنع الانهيارات الأرضية. وقال وو جيان، وهو مهندس رفيع المستوى في الإدارة الحكومية للغابات، في مؤتمر صحفي الأربعاء الماضي، إن الأشجار التي سينفذها المشروع سوف تنتج مواد لـ «الديزل الحيوي» و«وقود الديزل» بحلول عام ٢٠١٠. وتهدف الخطة إلى تغطية ٢٣٪ من أراضي البلاد في الغابات خلال عشر سنوات، أي بزيادة (٣٪) على المستوى الحالي. وتعد الصين واحدة من أسرع الاقتصادات نمواً في العالم.

إسلام آباد

توتر جديد في العلاقات الأفغانية-الباكستانية

عاد التوتر إلى العلاقات بين أفغانستان وباكستان، وراحت كل منهما توجه الاتهامات إلى الأخرى، متهمة إياها بالتسبب بزيادة عمليات «طالبان»، وزيادة الضغوط على القوات الدولية لتسحب جنودها من أفغانستان. وكانت الشرارة الأولى قد فجّرها الرئيس الأفغاني في شهر يوليو ٢٠١٠ حينما طالب قوات «الناتو» بنقل هجماتها إلى خارج أفغانستان، واستهداف الإرهابيين في جيوب المنطقة، في إشارة واضحة إلى الأراضي الباكستانية. وكان كرزاي قد دعا الأمريكيين وقوات «الناتو» إلى استهداف مراكز الإرهاب خارج باكستان التي تلعب دوراً في تقويض عملية السلام في أفغانستان. وكانت باكستان قد ندّدت بالتحريض الأفغاني للقوات الأجنبية على استهداف أراضي باكستان، مثلما يقوم به الأمريكيون بضرباتهم الجوية وطائراتهم التجسسية، وكأن ما يقوم به الأمريكيون من استهداف الأراضي الباكستانية لم يعد يكفي للقضاء على مراكز الإرهاب، وعلى قوات «الناتو» توسيع رقعة ضرباتها الجوية لتشمل أراضي باكستانية. ولم تكتفِ أفغانستان بتوجيه هذه الاتهامات، أو مطالبة القوات الأجنبية بالهجوم على باكستان، بل جدّد وزير خارجية أفغانستان نهاية الأسبوع الماضي موقف بلاده الذي يتهم باكستان صراحة بالقيام بدور في ما تشهده أفغانستان من تدهور أمني وتصعيد عسكري غير مسبوق على يد «طالبان». وكان وزير الخارجية الأفغاني قد اتهم باكستان بأنها باتت تؤوي أضخم مركز للإرهاب العالمي، وتوفر له التسهيلات المختلفة. واتهم وزير الخارجية الأفغاني كلاً من الجيش والمخابرات الباكستانية بتدريب المتطوعين في أراضيها، والإشراف على هذه المراكز الجهادية وتمويلها. وطالب الأمريكيين بإعادة النظر في علاقاتهم بباكستان، وعدم منح تأشيرات زيارة لجنرالات الجيش والمخابرات الباكستانيين. وراح وزير الخارجية الأفغاني يشنّ هجماته على باكستان محمّلها المسؤولية الرئيسية عمّا تشهده أفغانستان من تدهور أمني ودعم لعناصر «طالبان» في أفغانستان.

بكين

كبرى شركات النفط الصينيّة تحافظ على نمو مستقر

توقع خبراء أن تحافظ شركات النفط الصينية الثلاث الكبرى في النصف الثاني من هذا العام على وضع النمو المستقر الذي شهدته في النصف الأول، في الوقت الذي لا تزال اتجاهات أسعار النفط الخام دولياً، وتعديلات النفط المحلي، عاملين رئيسيين يؤثران في أعمالها. وأصدرت شركة «بتروتشاينا المحدودة»، وشركة «ساينوبك»، و«الشركة الصينية الوطنية للنفط البحري»، تقاريرها مؤخراً، مشيرة إلى أن أعمالها حققت نمواً في النصف الأول من العام الجاري. وبحسب معايير التقارير المالية الدولية سجل صافي أرباح «الشركة الوطنية للنفط البحري» زيادة ١٠٩,٦٪ إلى ٢٥,٩٩ مليار يوان (٣,٨٢٢ مليار دولار أمريكي) في النصف الأول، فيما بلغ صافي أرباح شركة «بتروتشاينا» ٦٥,٣٣ مليار يوان (٩,٦٠٧ مليار دولار أمريكي) بزيادة ٢٩,٤٪ على أساس سنوي مقابل ٣٥,٥ مليار يوان (٥,٢٢١ مليار دولار أمريكي) لشركة «ساينوبك»، وذلك بزيادة ٦,٧٪ بوتيرة سنوية. وعزا ين شياو دونج، كبير المحللين في شركة «سيتيك» المحدودة للأوراق المالية، السبب الرئيسي لنمو أرباح الشركات الثلاث إلى الارتفاع الحاد في أسعار الخام، وإلى إنتاجها المتزايد للنفط والغاز الطبيعي في النصف الأول من العام الجاري. المعلوم أن أسعار النفط الدولية ازدادت بشكل كبير في النصف الأول قياساً إلى نظيرتها التي هبطت بشدة في الفترة المماثلة من العام الماضي جراء الأزمة المالية. وبناءً عليه، امتزجت أسعار النفط الخام الصينية مباشرة بنظيرتها الدولية. من جهة أخرى، شهدت الشركات الثلاث صعوداً كبيراً في إنتاج النفط والغاز في النصف الأول، إذ حققت «الشركة الوطنية للنفط البحري» نمواً صافياً بنسبة ٤١٪ إلى ١٤٩ مليون برميل بحسب المكافئ النفطي مسجلة رقماً قياسياً. بينما ارتفع إنتاج شركة «بتروتشاينا» بنسبة ٤,٩٪ إلى ٦١٧ مليون برميل حسب المكافئ النفطي. أما «ساينوبك»، فعادلت إنتاجها من النفط الخام مقارنة بالعام الماضي، فيما ازداد إنتاج الغاز بنسبة ٤١٪.

بكين

الإعلام الرسمي الصيني:
الانسحاب الأمريكي من العراق غير مسؤول

حتى نهاية الشهر الحالي ستنسحب جميع القوات الأمريكية القتالية المرابطة في العراق لمدة سبع سنوات وخمسة أشهر من هذا البلد. لكن العراق الآن ما زال في حالة الفوضى والاضطراب، وما زالت الخلافات الحادة قائمة بين مختلف الفصائل في الحكومة، والنزاعات الدينية وأعمال العنف تشتد مع مرور الأيام. لذلك فإن انسحاب القوات الأمريكية القتالية من العراق في هذا الوقت الحاسم، يظهر بوضوح الموقف الأمريكي غير المسؤول من العراق، بحسب تقرير نشرته **«هيئة الراديو والتلفزيون الصيني»** التابعة للدولة. وعندما أعلنت الولايات المتحدة خطة سحب قواتها من العراق أكدت أن أحد الأسباب وراء سحب قواتها من العراق هو تحسّن الأوضاع الأمنية العراقية. إلا أن الأوضاع الأمنية العراقية في الحقيقة لم تتحسن حتى الآن، بل تتطور بالعكس، لأن أعمال العنف تتكاثر مع مرّ الأيام، وتتمادى الولايات المتحدة في سحب قواتها متجاهلةً تدهور الأوضاع الأمنية في العراق. وتعدّ النزاعات المذهبية الدينية في العراق إحدى النتائج الوخيمة التي سببتها الحرب التي شنتها الولايات المتحدة على العراق. وإذا اشتدت هذه النزاعات، وتوقفت العملية السياسية، وحتى تراجعت، فإن العراق سيواجه خطر انقسام. وفي هذه الحالة إذا تمادت الولايات المتحدة في سحب قواتها، فإن ذلك يدل على تهرّبها من مسؤوليتها. في الحقيقة أن الولايات المتحدة بإعلان سحب قواتها القتالية من العراق، أو عدم سحبها، تفكر في مصالحها الذاتية فقط، ولا تفكر في مسؤوليتها في العراق. وخلال أكثر من سبع سنوات من وجودها العسكري في العراق، لم يتحول العراق إلى نموذج ديمقراطي في منطقة الشرق الأوسط، بل بالعكس أصبح ميداناً للأعمال الإرهابية. وقد عرفت الولايات المتحدة بوضوح أن خطتها لتحويل العراق إلى نموذج ديمقراطي منيت بالفشل، ولو حافظت على وجودها العسكري المستمر، فإنها لن تنجح في تنفيذ هذه الخطة.

برغم الخلافات الأخيرة
الصين: العلاقات العسكرية مع الهند في مسارها

أعلنت الصين، أمس، أن العلاقات العسكرية مع الهند ما زالت في مسارها على الرّغم من خلاف بشأن تأشيرة دخول قالت بعض التقارير إنه أدى إلى تجميد عقود دفاعية بين الجارتين الكبيرتين. وصرح مصدر في وزارة الدفاع الهندية وبعض وسائل الإعلام الهندية بأن العلاقات الدفاعية مع الصين علّقت بعد رفض بكين منح تأشيرة دخول لجنرال هندي من منطقة كشمير المتنازع عليها حيث تحتفظ باكستان والصين أيضاً بأراضٍ. ولكن وزير الدفاع الهندي، أيه كيه أنطوني، قال إن «العلاقات مع الصين ستستمر». ونفت وزارة الدفاع الصينية أيضاً أي تجميد في العلاقات مع الجيش الهندي. وقال المكتب الصحفي للوزارة الصينية في بيان أرسل إلى **«رويترز»** بالفاكس إن «الصين لم تعلق العلاقات العسكرية مع الهند، ولم تتلقَّ أي إخطار من الهند بأي تعليق من هذا القبيل». والعلاقات العسكرية بين الهند والصين محدودة، وتتركز على زيارات القادة العسكريين ومسؤولي وزارتي الدفاع، ومناورات صغيرة مشتركة تقام بين الحين والآخر. ولكن البيان الرسمي الصيني أشار إلى أن بكين لا تريد أن يقلص هذا الخلاف تلك العلاقات، أو أن يلحق ضرراً بالغاً بالعلاقات بوجه عام. وقال البيان إن «الصين تأخذ تطوير العلاقات العسكرية مع الهند على نحو جدي، ونحن على ثقة بأن الجانبين سيظلان مركزين على الصورة الأوسع للعلاقات الثنائية بين بلدينا، والعمل بروح التشاور والوحدة لتشجيع التطوير الصحيح للعلاقات العسكرية». والصين الآن أكبر شريك تجاري للهند، ومن غير المرجّح أن يتفاقم هذا الخلاف. ولكن من غير المرجّح أيضاً أن ينحسر الخلاف تماماً. وما زال الخلاف والحذر المتبادل موجودين.

سيئول

كوريا الجنوبية تعلن قريباً عقوبات جديدة ضد إيران

تعلن كوريا الجنوبية قريباً تفاصيل خطة عقوباتها على إيران التزاماً لمقررات الأمم المتحدة، وفقاً لتصريحات مسؤول حكومي بعد عودته من زيارة لواشنطن ناقش فيها تفاصيل أمر العقوبات مع الجانب الأمريكي. وقال نائب وزير الخارجية، تشون يونج ووه، للصحفيين: «سيتم تنفيذ عقوباتنا المستقلّة على إيران طبقاً لقرار مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة رقم ١٩٢٩، حيث ستفرض حكومتنا عقوبات على إيران في أقرب وقت ممكن بمجرد الانتهاء من إعدادها». وكان تشون قد رجع من واشنطن بعد زيارة استغرقت خمسة أيام، التقى خلالها روبرت إنهورن، المسؤول في «الخارجية» الأمريكية عن الإشراف على العقوبات على كوريا الشمالية وإيران، كما التقى عدداً آخر من كبار مسؤولي الحكومة الأمريكية من أجل تنسيق الجهود. كما رأس تشون وفداً حكومياً مشتركاً ضم مسؤولين من وزارتي الخارجية والمالية ومفوضية الخدمات المالية. وقال تشون إن فريقه أوضح للجانب الأمريكي النظام القانوني لكوريا الجنوبية وقواعد العقوبات التي يتم فرضها على الدول والإجراءات الفنية. وقال إن الولايات المتحدة فهمت توجّهات الحكومة الكورية الجنوبية، ولم ترفض أياً منها. وكانت كوريا الجنوبية تواجه ضغوطاً أمريكية للانضمام إلى الجهود الدولية لفرض إجراءات جزائية على إيران لشكوك في قيامها بتشغيل برنامج نووي سري. ومن ضمن الخطوات التي تدرسها سيئول تعليق عمل فرع بنك «مليت» الإيراني في سيئول، المتهم بضلوعه في تحويل ملايين الدولارات لمصلحة البرنامج النووي الإيراني والصواريخ الحربية الباليستية. وقال تشون: «كيفية التعامل مع ذلك ستتم عبر التشاورات مع الوزارات ذات الصلة». كما ينتظر أن ترسل كوريا الجنوبية وفداً إلى طهران لتقديم موجز للإجراءات المخطط اتخاذها بحسب مصادر دبلوماسية. إلى ذلك أعلن كيم تاي-هو، المرشح لرئاسة وزراء كوريا الجنوبية، استقالته أول من أمس، وسط تصاعد الجدل حول «مؤهلاته الأخلاقية». وأتت استقالة كيم بعد ٢١ يوماً من ترشيحه ليصبح رئيساً جديداً للوزراء.

موسكو

بوتين يدشّن القطاع الروسي من أنبوب نفط للصين

دشن رئيس الوزراء الروسي، فلاديمير بوتين، أول من أمس، القسم الروسي من أنبوب نفط سيبيريا-المحيط الهادئ، الذي سيمد الصين بالنفط بحلول نهاية العام الجاري، ويهدف إلى تنويع الصادرات الروسية عبر الالتفاف على أوروبا. وأعلن بوتين بعد أن فتح صنبور الضخ في مدينة سكوفوردينو (منطقة آمور في أقصى الشرق الروسي) بحسب مشاهد نقلها التلفزيون «لقد تم إنجاز القسم الروسي من المشروع». وقال بوتين في حفل حضره رئيس الإدارة الوطنية للطاقة في الصين، زهانج جوبياو «إننا على ثقة تامة بأن النفط الروسي سينطلق هذا العام إلى الصين». ويفترض بالجانب الصيني أن يمد ٩٣٠ كلم من الأنابيب على أراضيه للالتحاق بالقسم الروسي من الأنبوب، كما أوضح بوتين. وأنبوب النفط هذا سينقل النفط من سيبيريا إلى المصافي في مدينة دابكينج الصينية (شمال شرق). وأوضح رئيس الوزراء الروسي «أن الشحنات الرئيسية تنقل حتى الآن إلى شركائنا الأوروبيين. إنها تبلغ الآن نحو ١٢٠-١٣٠ مليون طن من النفط الروسي». وأضاف «بعد انطلاق هذا القسم من الأنبوب بين سيبيريا والمحيط الهادئ سنسلّم ٣٠ مليون طن لمنطقة آسيا-المحيط الهادئ، وبعد توسيعه ٥٠ مليون طن». والعام الماضي أنجزت الشركة العامة لنقل النفط الخام الروسي «ترانسنفت» بناء القسم الأول من الأنبوب بطول ٢٦٩٤ كلم بقدرة سنوية تبلغ ٣٠ مليون طن من النفط، ويربط تايشيت (سيبيريا الشرقية) بسكوفوردينو. وكلف هذا القسم ٣٧٨ مليار روبل (٧,٨ مليار يورو)، بينها ٦٠ مليار روبل (نحو ٤,١ مليار يورو) مخصصة لبناء مرفأ نفطي في خليج كوزمينو قرب ناخودكا في أقصى الشرق الروسي على الساحل الروسي من بحر اليابان. وكانت «ترانسنفت» والمجموعة النفطية الصينية «سي إن بي سي» وقعتا من جهة أخرى في أكتوبر ٢٠٠٨ اتفاقاً لبناء قسم آخر من الأنبوب باتجاه الصين، أكبر مستهلك للطاقة.

الناتج المحلي للفرد الصيني أقل بكثير من المعدل العالمي و١٥٠ مليوناً تحت خط الفقر

محافظ «المركزي» الصيني: اقتصادنا ضخم ولكن ما زلنا دولة نامية

إن نفوذ الصين المتزايد، خاصة من ناحية النمو الاقتصادي القوي الذي شهدته خلال العقود الثلاثة الماضية، قد أوجد رأياً بين بعضهم مفاده أن الصين لم تعد دولة نامية. وأصبح هذا الجدل مؤخراً أكثر انتشاراً مع الأنباء التي ترددت بأن الصين أصبحت «ثاني اقتصاد» في العالم، وهو خبر تصدّر عناوين الصحف الرئيسية في الغرب.

أكد يي قانج، نائب محافظ «البنك المركزي» الصيني، مؤخراً، أن الصين حلّت محل اليابان لتكون ثاني أكبر اقتصاد في العالم. وقال قانج، وهو أيضاً رئيس هيئة الدولة للنقد الأجنبي، في أواخر شهر يوليو الماضي، «إن الصين أصبحت بالفعل ثاني أكبر اقتصاد في العالم». وأدى هذا إلى ظهور تقارير وتحليلات في وسائل الإعلام الغربية، ولكن معظمها تجاهل حقيقة أن الصين أشد دول العالم كثافة للسكان، حيث يصل عدد سكانها إلى ١,٣ مليار نسمة، أي خمس تعداد العالم.

وبحسب تقرير نشرته صحيفة **«جلوبال تايمز»** الصينية، فإن الإجابة عما إذا كانت الصين دولة نامية أم متقدمة ربما تكون أكثر سهولة إذا وضع في الحسبان تعداد الصين الضخم. إذ تتمتع الصين باقتصاد ضخم ولكنها ليست قوة اقتصادية بعد، وفقاً لإجمالي الناتج المحلي. ووفقاً لـ «البنك الدولي»، بلغ إجمالي الناتج المحلي للفرد في الصين عام ٢٠٠٩، ٣٦٨٧ دولاراً أمريكياً في العام، واحتلّت المركز الـ (١٠٣) على العالم، وهو ما يقلّ بكثير عن إجمالي الناتج المحلي للفرد في الولايات المتحدة الذي يبلغ ٤٦٤٣٦ دولاراً أمريكياً.

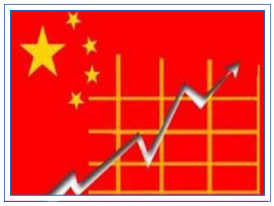

كذلك يعدّ إجمالي الناتج المحلي الصيني للفرد أقل بكثير مقارنة بالمتوسط العالمي، الذي بلغ نحو ٨٦٠٠ دولار أمريكي عام ٢٠٠٩. كما صنف تقرير «مستقبل الاقتصاد العالمي»، الصادر في شهر يوليو عن «صندوق النقد الدولي»، الصين بين الدول الصاعدة والنامية.

ويتوقع المحللون ألا يصل إجمالي الناتج المحلي للفرد في الصين إلى مستوى الدول المتقدمة عام ٢٠٠٩ قبل عام ٢٠٥٠.

وقال محافظ «البنك المركزي» الصيني: «إن الصين ما زالت دولة نامية، وينبغي أن نتحلّى بالحكمة ونعرف أنفسنا».

وتوضح التحديات المختلفة التي تواجهها الصين خلال التنمية الاقتصادية والاجتماعية أنها ليست دولة متقدمة بأي حال من الأحوال. وأوضح تقرير لصحيفة **«الشعب»** اليومية الأربعاء الماضي، أنه بالرغم من أن أغلبية المواطنين الصينيين يتمتعون بحياة طيبة، فإن هناك نحو ١٥٠ مليون مواطن صيني يعيشون تحت خط الفقر الذي حددته الأمم المتحدة بدولار واحد يومياً. ويساوي هذا الرقم إجمالي تعداد ألمانيا وفرنسا، أكبر بلدين من حيث التعداد في الاتحاد الأوروبي. ووفقاً لتقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٩ الذي يصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، احتلّت الصين المركز الـ (٩٢) على مستوى العالم في ما يتعلق بمؤشر التنمية البشرية، وهو مستوى متوسط بالنسبة إلى التنمية.

وبالرغم من أن اقتصاد الصين شهد نمواً سريعاً بشكل عام، فإن مستويات التنمية في المناطق الحضرية والريفية ومناطق أخرى ما زالت غير متوازنة. فالصين لا تزال تواجه مشكلات عصيبة تتعلق بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية. كذلك تعكس سياسة الصين الخارجية طبيعتها كدولة نامية.

وأضاف التقرير أن الصين والدول النامية في آسيا، وإفريقيا، وأمريكا اللاتينية، تتشارك في مخاوف مشتركة بشأن ضمان السيادة والأمن الوطني وتحسين معيشة المواطنين، والأهداف المشتركة بشأن تعزيز نظام اقتصادي وسياسي دولي عادل ونزيه.